

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تطور الموارد في الجزائر
-دراسة تحليلية للفترة 2019-2023-

المشرف	اعداد الطلبة	
د. ياسمينه إبراهيم سالم	1	مزيود أميرة
	2	مزيود خلود

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. زليخة كنيدة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. ياسمينه إبراهيم سالم
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	د. نوال بيراز

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

إله لا يطيب الليل بشكره ولا يطيب النهار بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره

الله جل جلاله

انتهت الرحلة ولم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها

وها نحن الآن وبعون الله تعالى أتممنا هذا العمل

نهدي عملنا إلى من ربانا وكافح من أجلنا إلى من نحمل اسمه بكل افتخار نرجو من الله تعالى

أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته نجوما نهتدي بها

في اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز.

إلى قدوتنا الأولى ومعنى الحب إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها

سر نجاحنا إلى من أرشدتنا ورافقتنا في كل مشاعر الحياة ولا تزال تفعل إلى الآن

اللهم أحفظها وأرزقها العفو والعافية والصحة أُمي الغالية

فلك في القلب مكان وفي الدعاء نصيب جزاك الله كل الخير

وإلى التي كانت الظل لهذا النجاح أختي الغالية التي تشاركنا التعب والفرح

طيلة مشوار هذا العمل

والحمد لله على حسن التمام والختام.

أميرة وخلود



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر يكافئ نعمه ويوفي مزيده

وصلى الله وسلم وأنعم وبارك على حبيبنا المصطفى الهادي.

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العميق لأستاذتنا المشرفة *د. ياسمينه إبراهيم سالم*

التي وجهتنا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة المساعدة في إنجاز هذه المذكرة

بالشكل المطلوب جزاها الله خيرا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بتقييم ومناقشة هذه المذكرة

في إطار السعي المستمر لرفع راية البحث العلمي الأكاديمي.

ولن يفوتنا أن نتقدم بالشكر للأساتذة المدرسين طيلة مشوارنا الدراسي

ولمؤلفي الكتب التي اعتمدناها كمراجع لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

ملخص

يشكل النظام المصرفي ركيزة أساسية في أي اقتصاد وطني، نظراً لدوره المحوري في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع النظام المصرفي في الجزائر من خلال تقييم قدرة البنوك العمومية والخاصة على تعبئة المدخرات، واستعراض أبرز مراحل تطوره والإصلاحات التي خضع لها، إلى جانب دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية على أدائه، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت النتائج أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية ووظيفية تحد من كفاءته في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. ولم تسهم بفعالية في تعزيز تنافسية القطاع أو تحسين أدائه. ويلاحظ استمرار اعتماد النظام على الموارد العمومية، بالإضافة إلى محدودية وتنوع مصادر التمويل.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي، تعبئة الموارد، البنوك العمومية، البنوك الخاصة، الجزائر.

Abstract

The banking system is a fundamental pillar of any national economy, serving as the main intermediary in mobilizing financial resources and channelling them toward productive sectors. This study aims to assess the reality of the Algerian banking sector by evaluating the capacity of public and private banks to mobilize savings, exploring key phases of development and reforms in the banking system, and analysing the impact of economic and financial crises on its performance. This study employed a descriptive-analytical method.

The findings reveal that the Algerian banking system suffers from structural and functional imbalances that hinder its efficiency in mobilizing financial resources and directing them toward productive investment and has failed to enhance the competitiveness and performance of the banking sector. Furthermore, the system remains heavily reliant on public resources, with limited diversification of funding sources.

Keywords: banking system, resource mobilization, public banks, private banks, Algeria.

مقدمة

يعد الجهاز المصرفي الجزائري من أهم الركائز التي تساهم في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي، ونظرا للاختلالات والعجز الكبيرين اللذين عرفهما القطاع المصرفي في مرحلة التسيير المخطط مركزيا كان لابد من القيام بعملية الإصلاح المصرفي والنقدي لتفادي مثل هذه الاختلالات، وكذلك لدعم الاتجاهات الجديدة المتمثلة في التوجه نحو اقتصاد السوق.

أولت السلطات العمومية الجزائرية اهتماما كبيرا بتطوير وإصلاح قطاعها المصرفي، وهذا انطلاقا من الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام فقد أثبتت التجارب العلمية أن نجاح الإصلاحات الكلية والهيكلية، وقدرة الاقتصاد على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة مرتبطة بدرجة كبيرة بالإصلاحات المالية والمصرفية نظرا لمساهمته الكبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد.

مند نشأة النظام المصرفي، كانت مؤشراتته تلعب دورا أساسيا في تقييم صحة الاقتصاد وفعالية النظام المالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية، فهذه المؤشرات عبارة عن أدوات تقييم تساعد على فهم وتحليل أداء البنوك والمؤسسات المالية، ومدى توفير الخدمات المالية للمجتمع، ومدى تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

إشكالية البحث:

تبرز أهمية دراسة مساهمة كل من البنوك العمومية والخاصة في تحليل وتفسير تطور الموارد المالية لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الجزائر لمعرفة الافاق المستقبلية الهيكلية للنظام المصرفي الجزائري وتكمن الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة البنوك العمومية والخاصة في تطور الموارد في الجزائر للفترة 2019-2023؟

وتبعا لهذا التساؤل، يمكن إدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما واقع النظام المصرفي الجزائري خلال 2019-2023 من حيث البنية والأداء؛
- ما مدى تطور المؤشرات المالية والاقتصادية التي تعكس أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة 2019-2023؛
- كيف تطورت الموارد المالية المجمعة من طرف البنوك الجزائرية مثل الودائع والتمويلات بين 2019-2023؛

- ما الاختلاف في الموارد المالية لدى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة.

فرضيات البحث:

- في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن وضع الفرضيات الآتية:
- يتميز النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2019-2023 بسيطرة البنوك العمومية على النشاط المصرفي مع محدودية الانفتاح على المنافسة؛
- تطورت المؤشرات المالية الاقتصادية إيجابا خلال الفترة 2019-2023؛
- شهدت الموارد المجمعة من طرف البنوك نموا بطيئا نتيجة ضعف ثقة المواطنين في النظام المصرفي وغياب التحفيزات الكافية؛
- يوجد تباين واضح في هيكل الموارد بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهو ما يؤثر على مستوى المساهمة في الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الكبير الذي تؤديه البنوك العمومية والخاصة في تطور الموارد في الجزائر وانطلاقا من النقاط التالية:
- فهم دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية؛
- تحليل الفروقات بين البنوك العمومية والخاصة؛
- تعزيز الشمول المالي.

أهداف البحث:

- من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال الدراسة:
- التعرف على الإطار النظري للنظام البنكي الجزائري وأهميته؛
- إبراز أهم مراحل التطور والإصلاحات التي مر بها النظام البنكي الجزائري؛
- التعرف على أداء البنوك العمومية ومدى ضرورة الإسراع في خوصصتها للانفتاح على السوق؛
- إبراز واقع النظام المصرفي الجزائري والهيكل المالية والمصرفية النشطة فيه؛
- معرفة مدى تطور أداء النظام المصرفي الجزائري من خلال أهم المؤشرات؛
- فهم طبيعة عمل النظام المصرفي وقدرة البنوك العمومية والخاصة على تعبئة المدخرات.

أسباب اختيار الموضوع:

- يمكن حصر الأسباب في:
- الموضوع ضمن مجال التخصص؛

-الممول الشخصي لدراسة الحالة للنظام المصرفي الجزائري لمعرفة الفرص والتحديات.

منهج البحث:

نستخدم في هذا البحث المناهج التالية:

-المنهج الوصفي التحليلي المناسب لعرض المعلومات وتحليلها، وذكر التفاصيل المتعلقة بجوانب البحث الأساسية؛

-منهج دراسة تحليلية لمساهمة البنوك العمومية والخاصة في تطور الموارد في الجزائر.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالنظام البنكي والبنوك العمومية والخاصة في الجزائر ويمكن الاقتصار على ذكر الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالبحث وهي:

✓ بومدين محمد، المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة أدرار وبنك الخليج الجزائر-AGB وكالة أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر أدرار السنة الجامعية 2017\2018 التي هدفت إلى معرفة أهم الإصلاحات والتطورات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري، ومسار البنوك العمومية والخاصة في الجزائر وإبراز أهمية المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في النهوض بالاقتصاد الوطني والاستراتيجيات التي تتبعها البنوك في جانب المنافسة.

✓ سعاد حوحو، خصوصية البنوك العمومية واندماجها وأثرها على الاقتصاد -دراسة استشرافية لحالة الجزائر- رسالة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة بسكرة السنة الجامعية 2012\2013 والتي تهدف إلى التعرف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التطورات الحديثة التي تشهدها الساحة المصرفية الجزائرية ومعرفة العوائق التي تقف أمام خوصة البنوك العمومية في الجزائر وتحديد المتغيرات المؤثرة في خوصة البنوك العمومية ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق الخوصة والاندماج.

✓ بايشي نسيم، دراجي سمية تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، دراسة حالة بنك السلام -وكالة أدرار-مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة أدرار السنة الجامعية 2020\2021 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ماهية البنوك الخاصة في الجزائر والتعرف على واقع النظام البنكي في الجزائر والبنوك الخاصة والعراقيل التي تواجهها.

تمتاز الدراسة التي بين أيدينا عن الدراسات السابقة بـ:

-الإطار الزمني الذي شمل الفترة 2019-2023؛

-تأتي هذه الدراسة استكمالاً للجهود المبذولة في هذا الميدان وتتميز عن الدراسات السابقة بدراسة

الآثار الاقتصادية المتوقعة لخصوصية البنوك العمومية الجزائرية واندماجها؛

-تحديد الجوانب التي سبق البحث فيها، والبدء من حيث انتهت البحوث السابقة؛

تقسيمات البحث:

سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى فصلين وهما:

❖ الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للنظام البنكي وتطوره في الجزائر: ويتضمن تعريف

النظام البنكي وأهميته ومكوناته وتطور نمو مؤشرات، كما تم التطرق إلى ماهية البنوك العمومية

والخاصة والفرق بينهما، وأخيراً مراحل البنوك العمومية والخاصة خلال قانون النقد والقرض

ومشاكل وواقع الإصلاحات في الجهاز البنكي الجزائري؛

❖ الفصل الثاني: بعنوان دراسة تحليلية لمساهمة البنوك العمومية والخاصة في تطور الموارد في

الجزائر، يتضمن واقع النظام المصرفي خلال 2019-2023 والهياكل المالية المصرفية النشطة

في الجزائر ومؤشرات النظام المصرفي الجزائري، وأخيراً هيكل الموارد في البنوك العمومية

والخاصة في الجزائر.

**الفصل الأول: الإطار
النظري للنظام البنكي
وتطوره في الجزائر**

تمهيد الفصل الأول

يُعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند عليها أية أنظمة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعدّ فعالية هذا النظام وسلامته أداة لتحقيق النمو الاقتصادي. إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بفعالية ونجاح الجهاز المصرفي للدولة، وتطور النظام البنكي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع، وقد أدى هذا التطور إلى توجه غالبية الدول لإحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في نظامها الاقتصادي؛ حيث كان من الضروري القيام بهذه الإصلاحات البنكية وإبراز الدور الذي يلعبه النظام البنكي في مرحلة التحول الاقتصادي.

شهد النظام البنكي الجزائري تطورات ملحوظة منذ استقلال البلاد سنة 1962، حيث مرّ بعدة مراحل أساسية تراكبت مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر في البداية، ثم تأميم القطاع البنكي بهدف وضعه في خدمة الاقتصاد، قبل أن يشهد انفتاحا تدريجيا نحو اقتصاد السوق في نهاية الثمانينيات، مما دفع إلى إعادة هيكلة البنوك وتحديثها. ومع تطور التكنولوجيا المالية وتزايد التحديات الاقتصادية، أصبح من الضروري تطوير النظام البنكي.

يهتم هذا الفصل بدراسة الإطار النظري للنظام البنكي وتطوره إذ سيتم التطرق فيه إلى ثلاث

مباحث:

- ✓ المبحث الأول: مدخل للتعريف بالنظام البنكي؛
- ✓ المبحث الثاني: مسار البنوك العمومية والخاصة في الجزائر؛
- ✓ المبحث الثالث: تطور النظام البنكي الجزائري.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالنظام البنكي

يُعتبر النظام البنكي أحد أهم القطاعات المرتكز عليها في إحداث التنمية الاقتصادية، فنجاح هذه الأخيرة بأي دولة مرتبط بتوفير نظام بنكي متطور قادر على جذب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مختلف أنواع الاستثمارات، وهو ما يسهم في رفع مستويات النمو وخفض مستويات البطالة ناهيك عن تحسين المستوى المعيشي للفرد.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق للمطالب التالية:

- ✓ تعريف وأهمية النظام البنكي؛
- ✓ مكونات النظام البنكي؛
- ✓ تطور ومؤشرات نمو النظام البنكي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النظام البنكي

إن نجاح النظام الاقتصادي مرهون بفعالية ونجاعة النظام البنكي وقدرته على تمويل التنمية الاقتصادية باعتباره قطاع أساسي ورئيسي في ظل اقتصاد السوق، وعنصر فعال وحيوي في جمع الموارد المالية.

أولاً: مفهوم النظام البنكي

يقصد بالنظام البنكي "المؤسسات البنكية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات". كما يمكن التعبير عنه بأنه: "مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية، أو زراعية أو غيرها والبنك الذي يشرف على النظام البنكي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك". (عماري، 2021/2020، صفحة 02)

كما يعرف أيضاً: "هو ذلك النظام الذي يحتوي على مجموعة من الوسطاء الماليين والذي من خلاله يتم ضخ المدخرات والأموال السائلة نحو القروض والاستثمارات والتي يمكن اعتبارها هي الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني، ويعمل ويتقيد بالتوجيهات والسياسات التي يحددها البنك المركزي

وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل القوانين والتشريعات الحاكمة". فالنظام البنكي جزء لا يتجزأ من النظام المالي، فهو يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات البنكية، ويشمل الجهاز المصرفي السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية المتمثلة في البنك المركزي والخزينة العامة. (الأمين و زيتوني ، 2023 \ 2024، صفحة 42)

يقصد بالنظام البنكي: "مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العمومية". (قلي و تازير، 2020/2019، صفحة 47) يشترط لوجود نظام بنكي عدد من الشروط أهمها:

- وجود عدد من المودعين الذين يطرحون أصولهم المالية للتعامل في مجالات التوظيف المختلفة؛
- وجود عدد من مستخدمي الأصول المالية سواء في مجالات الاقتراض أو الاستثمار؛
- وجود مؤسسات مالية متخصصة يمكنها العمل على التوفيق بين جانبي العرض والطلب لتلك الأصول المالية؛
- وجود المناخ الذي يمكن أطراف التعامل الثلاثة من إتمام عملياتهم بثقة وذلك في إطار الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والقانوني، فضلا عن حماية حرية الحركة للأفراد والمؤسسات والمنظمات والمشروعات في تداول ما يملكونه من أموال دون قيود وذلك في إطار استقرار اقتصادي ملائم وإطار بنكي منظم. (عماري، 2021/2020، صفحة 02)

المعنى الضيق للجهاز البنكي ينصرف إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، أما في معناه الواسع، فإن الجهاز البنكي يتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة، كما يمكن أن يضاف إلى ذلك بقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، والتي تتخذ الإقراض والاقتراض عملا دائما لها. (توفيق، 2011، صفحة 146)

ثانيا: أهمية النظام البنكي

يؤدي النظام البنكي دورا محوريا في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على آليات السوق، فباعتباره القلب النابض لأي اقتصاد معاصر بفعل وظائفه التي تختصر أساسا في قيامه بخدمات

الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي والعجز المالي، فإن هذا النظام يشارك من خلال أجهزته بفعالية كبيرة في توفير السيولة والتحكم في مسار وإمداد هذه السيولة لأطراف الاقتصاد المختلفة، غير أن الدور الإيجابي لخدمات الوساطة المالية في النظام البنكي يرتبط إلى حد كبير بكفاءته وقدرته على تحويل الأموال إلى وحدات الفائض المالي وإلى وحدات العجز المالي ومدى اندماجه في الوحدات الاقتصادية الحقيقية. (عماري، 2021/2020، صفحة 05)

يلعب النظام البنكي دورا مميزا في تعظيم المنفعة الزمنية للموارد المالية المتاحة انطلاقا من وظيفته في الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك الذين هم في حاجة إلى هذه الأموال، فإذا ما أصاب هذا النظام خلا سكون لذلك أثرا سلبيا على نشاط الوحدات الإنتاجية وعلى الاقتصاد ومنه على دخول الافراد. فالنقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى العاملين فيها على شكل أجور ومرتببات ينفق جزء منها على الاستهلاك، أما الباقي فيذهب إلى النظام البنكي الذي يقوم بإقراضه إلى الوحدات الإنتاجية التي لا تكفي مواردها الذاتية لمواجهة خطط الاستثمار. (عماري، 2021/2020، صفحة 5)

عندما يحوز البنك على ثقة المودعين فإنه بشكل عام تزيد الأموال المودعة فيه على مجموع الأموال المسحوبة في المدى الطويل، ما يجعل النقود تتراكم لديه فيستطيع عندها الإقراض والاستثمار بعد رصد الاحتياطات القانونية والاختيارية المطلوبة. (جودة و رمضان ، 2013)

بفضل النظام البنكي يتم تعويض الفرق بين الدخل وحجم الانفاق الاستهلاكي بزيادة في حجم الانفاق الاستثماري، وهو ما يضمن دوران كامل لكافة الموارد المتاحة ولهذا أثره الإيجابي على التنمية الاقتصادية، وفي حالة ما إذا حدث خلل في النظام البنكي بشكل يؤدي إلى إصابة المدخرين بالذعر فقد يترتب على ذلك تفضيلهم لاكتناز الموارد المالية الفائضة على احتياجات الاستهلاك، وهو ما ينعكس عنه تقويض في دور الوساطة التي يقوم بها النظام، والدفع بالوحدات الإنتاجية إلى إلغاء أو تأجيل بعض خططها الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس أثره على خطط التنمية وعلى الاستقرار الاقتصادي، فالإكتناز يؤدي إلى إضعاف قدرة البنوك على خلق النقود وهو ما يفسر حالة عدم التأكد بشأن قدرة النظام على مواجهة الطلب على الائتمان سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج أو لتمويل العجز في الموازنة، كل ما سبق يكشف عن أهمية الاستقرار للنظام البنكي بالشكل الذي يحقق قدرا ملائما بين الطمأنينة للمودعين والمستثمرين على حد سواء، ويتعاضد أهمية ذلك الاستقرار في ظل قصور أدوات

الاستثمار الأخرى مثل الإصدارات الحكومية الأخرى وغياب سوق رأس المال أو عدم كفاءته وذلك بفعل أن عبئا كبيرا من مسؤولية التنمية يصبح واقعا على النظام البنكي أو السوق النقدي لدرجة يوصف فيها بالأداة الأساسية للتنمية ولضبط حركة الاقتصاد الوطني. (عماري، 2021/2020، صفحة 05)

يمكن اختصار أهمية البنك في النقاط التالية: (آمال، 2015\2014، صفحة 12)

- يعتبر المرأة العاكسة للنظام الاقتصادي بحيث يعمل على تمويل التنمية الاقتصادية وتسهيل العمليات المصرفية، فهو بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الوطني؛
- يساهم في تحقيق التنمية من خلال الضوابط العامة للنفود وأساليب الوساطة المالية المعتمدة على القروض بفائدة وكذا الفائض من المال، بحيث يتم تشغيله في مشاريع تنمية هادفة؛
- يسعى النظام البنكي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن توزيع الدخل يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي هي في أغلب الأحيان في صورة وحدات نقدية كثر للخدمة؛
- يعمل على استقرار قيمة الوحدة النقدية باعتبار النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلا بد من أن يحظى باستقرار في قيمته؛
- قدرة البنوك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مكونات النظام البنكي

يتكون النظام البنكي من البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة.

أولا: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في معظم دول العالم، حيث يتولى عدة مهام كإصدار النقود، والرقابة بجميع أنواعها، فوجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية والمالية للحكومة، إضافة للسياسة الاقتصادية للدولة.

1- تعريف البنك المركزي

ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الفرنسية Banque وإلى أصل الكلمة الإيطالية Bench وتعني هاتان الكلمتان: (الخالق، 2010، صفحة 13)

✓ Banque: هي وظيفة الحماية بمعنى آخر المكان الذي يُحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة؛

✓ Bench: تعني المنضدة أو مكان تغيير النقود، وتشير إلى وظيفة المعاملات.

البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهتم على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة النظام البنكي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي. (عبد الحفيظ، 2018\2019، صفحة 07)

البنك المركزي كذلك هو المؤسسة التي تكون وظيفتها الرئيسية المساعدة والرقابة واستقرار النظام المصرفي في الدولة وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع، ولذلك فهو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية الأخرى في الجهاز النقدي. (نسمة و رابحي ، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر ، صفحة 06)

يمثل البنك المركزي قمة الجهاز المصرفي في البلاد، ويقوم بوظيفة الإصدار النقدي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية، ويضع أهدافا للسياسة النقدية والإجراءات النقدية لتنفيذ أهداف هذه السياسة، وبنفس الوقت يراقب الائتمان المصرفي للبنوك التجارية من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية. (الجنابي و يسع أرسلان، 2009، صفحة 173)

يقوم البنك المركزي بعدة وظائف هي: (عبد القادر، عرمان، و الخطيب، 2009، صفحة 9،

(10

أ- إصدار العملة: هو البنك الوحيد المخول من الدولة بإصدار العملة؛

ب- الرقابة على النشاط المصرفي: يقوم بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي باشرطه مجموعة من القيود والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق السلامة للأموال؛

- ج- يعمل مستشارا للدولة: يقوم بتنظيم مدفوعات الدولة ومراقبة العملة الأجنبية والتحويل الخارجي؛
- د- المقترض الأخير للجهاز المصرفي: سواء القرض المباشر للجهاز المصرفي أو عن طريق الخصم للأوراق المالية؛
- هـ- بنك البنوك: اعتماد الدولة أو المصارف عليه في إقراضها، وهو الذي يسوي الحسابات بين الأطراف؛
- و- مجمع لاحتياجات البنوك: تحتفظ البنوك التجارية باحتياجاتها لديه.

2- خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية: (عبد الحفيظ، 2018\2019، صفحة 08)

- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز البنكي، بما له سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية، وبما له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواه؛
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والائتمان في الاقتصاد الوطني فهو ليس مؤسسة نقدية عادية؛
- لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح من خلال عملياته، فيسعى لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي؛
- تعتبر البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرأها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، لذلك يجب أن تكون قراراتها متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد؛
- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام البنكي النقدي، وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني، والتحكم في عرض النقد المالي، بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للنقد الوطني، وتعزيز الإنتاج، والاستخدام، وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد، كما أنه يمتلك عدة أدوات تمكنه من فرض سيطرته على البنوك التجارية، وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛

- يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتحدة، حيث يوجد فيها 12 مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد.
- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية، وهي النقود المقبولة قبولاً عاماً، ولها قوة إبراء الديون، وتتميز بسيولتها التامة؛ (النسور، 2015، صفحة 243)
- يعتبر البنك المركزي المصدر الوحيد والمستقل والمشرّف على إصدار النقود، وهذا لا يمنع من وجود فروع أخرى للبنك المركزي في المدن المحلية، تسهل من مهامه وتجعله أكثر دقة وتنظيماً؛ (النسور، 2015، صفحة 243)
- لا يتعامل البنك المركزي مباشرة مع الأفراد، فهو لا يقبل ودائع الأفراد ولا يمنح التسهيلات مقارنة بالبنوك التجارية. (النسور، 2015، صفحة 243)

ثانياً: البنوك التجارية

تعد الأقدم من حيث الظهور من بين الأنواع الأخرى وكذلك الأكثر انتشاراً.

1- مفهوم البنوك التجارية

تُعد البنوك إحدى أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وظيفتها الأساسية قبول الودائع (الجارية والادخارية، التوفير، ولأجل) من الأفراد والمؤسسات والإدارات العامة وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية. (عبد الحفيظ، 2018\ 2019، صفحة 12)

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفعها عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء مشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي. (أية و بن شيخة ، صفحة 15)

يعرف البنك التجاري بأنه مؤسسة ائتمانية غير متخصصة، مهمته تلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بشكل أساسي في الائتمان قصير الأجل ولهذا يطلق على هذه البنوك اسم بنوك الودائع، حيث تقوم هذه البنوك بقبول الودائع وخلقها وتلعب دورا مهما في التأثير على عرض النقود. (نسيمة و رابحي ، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، 2020\2021، صفحة 07)

يمكن أن نستخرج من التعاريف السابقة للبنوك التجارية ما يأتي: (عبد الحفيظ، 2018 \2019، صفحة 13، 14)

- تعمل البنوك التجارية على جمع أنواع الودائع والمدخرات من الجمهور للقيام بمنح القروض؛
- تقبل البنوك التجارية جميع أنواع الودائع الادخارية، ومن ثم فهي تتيح للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية، ولأجل، وبإخطار، وشهادات الإيداع التي تمثل فرصا استثمارية قصيرة الأجل؛
- توفر البنوك التجارية وسائل الدفع اللازمة وتضعها تحت تصرف الزبائن وتسهر على إدارتها؛
- أن البنوك التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى، ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى؛
- تمنح البنوك التجارية أنواعا مختلفة من القروض سواء قصيرة، متوسطة أم طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين؛
- تتمتع البنوك التجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية؛
- يمكن للبنوك التجارية التقليدية قبول الودائع ومنح القروض، بالإضافة إلى تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، ودراسات الجدوى والاستثمارات المالية، والخدمات الشخصية للزبائن؛
- تمثل البنوك التجارية القناة الأساسية التي تطبق من خلالها الدولة سياستها النقدية، كما تُعد أحد أهم الأجزاء الرئيسية للنظام المالي المحلي والدولي.

2- خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بما يلي: (عبد الحفيظ، 2018\2019، صفحة 14، 15)

- أن البنوك التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع، أيًا كان نوعها، فالمودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنًا والبنك مدين، وهي الوحيدة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية (تحت الطلب)، والتي تكون محلا للسحب بواسطة صكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصكوك؛
- تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد نقود الودائع من خلال (الودائع الادخارية)، من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة؛
- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات بأن معظم أصولها تشكل حقوق على المؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة، وتعتبر الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر، وحتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام الشيكات، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، فضلا عن إمكانية إجراء عمليات المقاصة لحساباتهم ويكون بأقصى سرعة وبأدنى جهد؛
- تشكل الودائع الجارية لدى البنوك التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون الإشعار المسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب؛
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية، ولا تدخل في مجالات الاستثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، معدات)؛
- القدرة على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية، وتعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من أكبر عائد ممكن؛
- القدرة على منح الائتمان قصير الأجل دون غيرها من البنوك الأخرى.

ثالثا: المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة

المؤسسات المالية هي الشركات المسؤولة عن تزويد السوق بالمال، من خلال تحويله من المستثمرين إلى شركات على هيئة قروض، ودائع واستثمارات بما أن المؤسسات المالية تلعب دورا حاسما بالنسبة لغالبية الأعوان الاقتصاديين من خلال توفير كافة أنواع العمليات المالية، الادخار، ومتطلبات الاستثمار، ترى الحكومة أنه من الضروري الإشراف على البنوك وشركات الخدمات المالية الأخرى وتنظيمها.

يمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى نوعين: (عبد الحفيظ، 2018 \ 2019، صفحة 21)

1- المؤسسات المالية المصرفية

تشمل المؤسسات المالية المصرفية البنوك التجارية التي يتلّخص دورها الرئيسي في قبول الودائع ومنح القروض، فتعتبر البنوك التجارية أكثر أنواع المؤسسات المالية المصرفية انتشارا، وهي عبارة عن وسيط مالي بين مودعي الأموال وبين المقترضين الذين يستخدمونها، تتمثل المهام الرئيسية للمؤسسة المالية المصرفية في قبول الإيداعات ومن ثم استخدامها في تقديم القروض لعملائها، الذين يستخدمونها بدورهم في عملية الشراء، توسيع الأعمال، الاستثمار، وغيرها، كما يقوم البنك بدور وكيل الدفع من خلال تقديم عدد من خدمات الدفع بما فيها بطاقات السحب الآلي، البطاقات الائتمانية، خدمات الشيكات، خدمات الإيداع المباشر، الحوالات المصرفية.

الهدف الأساسي هو تحقيق السيولة الربح والأمان. يتم تحديد قدرة البنك على منح القروض وفقا لنسبة الاحتياطات النقدية التي يملكها، من السهل نسبيا على البنك جمع المال على اعتبار أن هناك حسابات معينة مثل الودائع تحت الطلب لا تمنح صاحب الحساب أي نسبة من الفائدة، يكسب البنك المال من خلال استثمار المال المودع لديه عبر الأصول والسلع المالية أحيانا، وعبر القروض في أغلب الأحيان.

2- المؤسسات المالية غير المصرفية

التي تشمل بنوك الاستثمار، شركات الايجار، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، الشركات المالية... وغيرها.

تقدم المؤسسة المالية غير المصرفية عددا من الخدمات المالية، فتقدم بنوك الاستثمار خدماتها للشركات، وتشمل هذه الخدمات اكتتاب الديون، القضايا المتعلقة بالأسهم، تداول الأوراق المالية، الاستثمار، الخدمات الاستشارية، الصفقات وغيرها، أما المؤسسات المالية مثل شركات التأمين تقدم الحماية ضد خسارة معينة مقابل مبلغ مالي معين. كما تعمل صناديق المعاشات التقاعدية والصناديق المشتركة كمؤسسات ادخارية، يمكن للمستثمرين فيها استثمار أموالهم والحصول على عائدات بالمقابل وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الرئيسي بين نوعي المؤسسات المالية هو أن المؤسسات المالية المصرفية تقبل الايداعات في حسابات الادخار، ومختلف أنواع الودائع، وهو الأمر غير متاح لدى المؤسسات (عبد الحفيظ، 2018 \ 2019، صفحة 22)

رابعا: البنوك الالكترونية

مع التقدم التقني واستخدام التكنولوجيا ظهر نوع جديد من البنوك يعمل عن طريق شبة الأنترنت.

1- مفهوم البنوك الالكترونية

من خلال التوسع في العقول الإلكترونية وشبكة الأنترنت التي تعد ثورة في مجال الاتصالات وتبادل ونقل المعلومات والبيانات ظهرت البنوك الإلكترونية مع مطلع تسعينات القرن العشرين، وقد تسمى بنوك الأنترنت أو الويب أو البنك على الخط أو البنك المنزلي، إذ يقوم عملاء البنوك بإدارة معاملاتهم وأعمالهم المصرفية من المكتب أو المنزل أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريدونه، ويقومون بإنجاز الأعمال المصرفية عبر شبكة الاتصالات الإلكترونية الأنترنت. (شبيب، 2018، صفحة 67، 68)

البنوك الإلكترونية هي وسيلة لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الأنترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل لفروع البنوك. (عبد الحفيظ، 2018\2019، صفحة 24)

تعرف أيضا ببنوك الأنترنت أو بنوك الويب "Web Banking" برغم علاقتها بالكمبيوتر الشخصي فإنها لم تأخذ كافة سماتها ومحتواها من مفهوم بنك الكمبيوتر الشخصي، فالبرمجيات التي تشغل البنك الإلكتروني ليست موجودة في نظام كمبيوتر العميل، بل هي موجودة في البنك الإلكتروني فلم يعد العميل مشغولا بتعلم البرمجيات ليتمكن من الدخول على البنك ليقوم بأعماله، وإنما تلك البرمجيات أصبحت موجودة على الشبكة في الموقع المخصص للبنك. (جلدة س.، 2009، صفحة 234)

2- خصائص البنوك الإلكترونية

تتميز البنوك الإلكترونية عن غيرها من البنوك في الكثير من المميزات: (عبد الحفيظ، 2018\2019، صفحة 25)

- اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات، حيث أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم إلكترونيا دون استخدام أي ورق؛

- فتح المجال أمام المصارف صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالميا باستخدام شبكة الأنترنت دون الحاجة إلى التفرع خارجيا، وزيادة الاستثمار والموارد البشرية وغيرها؛

- القدرة على إدارة العمليات المصرفية للمصارف عبر شبكة الأنترنت من أي موقع جغرافي، ومن ثم يستطيع البنك اختيار أفضل الأماكن على مستوى العالم من حيث النظم الاقتصادية المشجعة أو الأوضاع السياسية المستقرة، أو المعاملات الضريبية الأفضل، ليمارس أعماله في بيئة مناسبة وينشرها في جميع أنحاء العالم؛

- إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونيا مثل المنتجات الرقمية ككشوف الحسابات والرصيد وغيرها.

بالإضافة إلى ما سبق: (جلدة س.، 2009، صفحة 237)

- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء؛

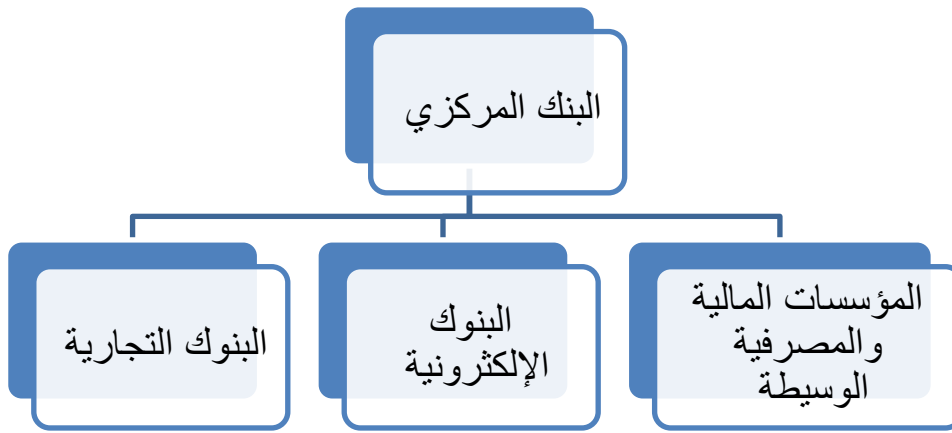
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة؛

- خفض تكاليف التشغيل؛

- زيادة كفاءة إدارة البنوك.

الشكل الموالي يختصر مكونات النظام البنكي

الشكل رقم 01: مكونات النظام البنكي



المصدر: بالاعتماد على (عبد الحفيظ، 2018 \ 2019، صفحة 07)

المطلب الثالث: تطور ومؤشرات نمو النظام البنكي

يمكن الحكم على تطور النظام البنكي من خلال العديد من المؤشرات التي تسمح من خلال تحليلها بمعرفة مدى نموه.

أولاً: تطور نمو النظام البنكي

يعتمد تطور اقتصاد أي دولة ما على درجة وتطور نظامها البنكي، لما لهذا الأخير من دور في تهيئة المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه، ويتم الاستدلال على درجة نمو النظام البنكي بالعديد من المؤشرات نذكر أهمها: (عماري، 2021/2020، الصفحات 09-11)

1- مدى انتشار المؤسسات البنكية بالبلاد والثقافة البنكية بين أفراد المجتمع

إنشاء وحدات وفروع جديدة للبنوك في مناطق جغرافية متعددة يؤدي إلى نمو نشاط البنك واستمراره سواء من حيث زيادة الايداعات به أو حتى تقديمه لتشكيلة متنوعة من الخدمات، أما فيما يتعلق بانتشار الوعي والثقافة البنكية فيقصد بها جمع أفراد المجتمع بالمؤسسات المالية وطبيعة خدماتها وكيفية الاستفادة منها؛ حيث أن انتشار العادة البنكية يزيد من قدرة الجهاز البنكي على جذب الودائع ومنه توسيع منح القروض.

2- مدى نجاعة السوق النقدي وتطوره

إن فاعلية الجهاز البنكي مرتبط بدرجة كبيرة بنماء السوق النقدي، وهذه الأخيرة بمفهومها الواسع هي سوق العمليات الائتمانية قصيرة الأجل غالبا، والتي تسمح بتدخل مختلف المؤسسات النقدية ممثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية، إلى جانب بعض المؤسسات المالية غير البنكية كذلك كشركات التأمين والخزينة العمومية ومؤسسات التمويل والاحتياط.

تظهر أهمية السوق النقدي بشكل أساسي في دورها في إعادة تجديد سيولة البنوك التجارية وتلبية متطلبات الاقتصاد بصفة عامة، من جهة نظر الاقتصاد الوطني يؤمن وجود هذه السوق سرعة حصول المقترض على الأموال التي يحتاجها، كما يؤمن للمقترض إمكانية تحويل أصوله المالية القصيرة الأجل بسرعة إلى أرصدة نقدية سائلة، أما من جهة نظر البنوك المركزية فيعتبر وجود هذه السوق مهما في التأثير على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم التأثير على مستويات الفائدة سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وكلها حاسمة عند رسم السياسة النقدية.

أهمية السوق النقدية تتمثل في أنها تؤمن السيولة النقدية وتوفر أدوات الدفع للجهاز البنكي وبذلك يتمكن هذا الأخير من القيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي الجاري من تجارة، صناعة واستهلاك، فالمشروعات الاقتصادية تحتاج أثناء تنفيذ خططها الإنتاجية السنوية إلى أصول نقدية سائلة لشراء مواد أولية ودفع الأجور للعمال واستيراد عناصر الإنتاج وغيرها من العمليات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي، كما أن الأفراد يحتاجون إلى الائتمان الاستهلاكي عندما تعجز مواردهم النقدية السائلة خاصة عن مواجهة متطلباتهم وكذلك الأمر بالنسبة للحكومة لمواجهة نفقاتها الجارية والطارئة التي تتجاوز الاعتمادات

الواردة في الميزانية، ويعتبر قطاع التجارة أكثر المجالات استخداما للموارد النقدية والتسهيلات الائتمانية؛ حيث يحتاج هذا القطاع إلى ضمانات مصرفية واعتمادات مفتوحة يستطيع من خلالها أن يغطي احتياجاته من الأصول النقدية، لتأمين استيراد بضائعه من الخارج أو تسويق منتجاته في الداخل.

ثانيا: مؤشرات نمو النظام البنكي

تسمح العديد من المؤشرات من قياس وتحليل الأداء بشكل عام ومعرفة جوانب القوة والضعف.

1- مؤشرات التنمية المالية

يمكن اختصارها في:

أ/ مؤشر درجة العمق المالي: يقصد بالعمق المالي زيادة أو تراكم الأصول المالية بمعدل يزيد عن نمو الأصول غير المالية في المجتمع، وعلى ذلك فإن المؤشر يعبر عن نسبة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع للنتاج المحلي الإجمالي ($M2/PIB$)، ويسمح هذا المؤشر بقياس حجم الخدمات المالية الممنوحة للاقتصاد.

ب/ مؤشر نسبة المعاملات البنكية: هو عبارة عن نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يتم استبعاد العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي حتى يتم الحصول على مقياس أكثر تمثيلا للتنمية المالية ومعبرا عن خدماتها وأنشطتها خاصة وإن الأصول المعروفة بأشباه النقود هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات لذلك فهو يقيس نسبة التزامات ودائع النظام البنكي إلى الدخل باعتبار مؤشر نوعي للتنمية المالية، كما أن مؤشر أشباه النقود للـ PIB يفسر نمو الادخار النقدي.

ج/ مؤشر نسبة السيولة النقدية: هو عبارة عن النسبة بين السيولة المحلية الخاصة $M2$ إلى السيولة النقدية $M1$ وهو بذلك يجمع بين المؤشرين السابقين، ويشير إلى مدى تقدم الأسواق المالية ونجاحها في تعبئة المدخرات البنكية وفي حالة تراجع هذه النسبة فإن الأمر يعني ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية، كما يعني أساسا الاعتماد على الودائع البنكية كوسيط للمبادلات.

2- مؤشرات سلوك الوساطة المالية

تتعلق في المجمل بتلك التي تقيس تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد المالية للقطاع الخاص، وهي عبارة عن مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، ويمكن حصر هذه المؤشرات في:

أ/ مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: يفسر أثر تنحية القطاع العام لحساب القطاع الخاص، نظرا للارتباط بين القروض الخاصة والاستثمار والنمو، فإن الزيادة في هذا المؤشر تشير إلى تحسن الوساطة المالية وتقديمها المزيد من الخدمات المالية، كما يعكس مستواه الأعلى أيضا فعالية تسيير السيولة النقدية.

ب/ مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي قروض البنوك: يشرح حصة القطاع الخاص من إجمالي القروض ويقاس مدى النجاح في تخصيص القروض للقطاع الخاص على حساب باقي القطاعات الأخرى، حيث تشير زيادته في احتمالية رفع كفاءة النظام البنكي وذلك خلافا لمن يوظف أمواله في تمويل القطاع العام.

ج/ مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع: يبين حصة المدخرات المخصصة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث أن انخفاضه يعني أن المدخرات يتم توجيهها إلى استثمارات عامة، كما قد يفسر تراجعها في كفاءة تخصيص الموارد بفعل حجب التمويل عن المشاريع ذات الجدوى.

المبحث الثاني: مسار البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث تضطلع بوظائف حيوية تشمل تعبئة الموارد المالية، تمويل الأنشطة الاقتصادية، وتسهيل العمليات التجارية والاستثمارية، ومن حيث طبيعة الملكية تنقسم إلى بنوك عمومية وبنوك خاصة، ولكل منهما دور مميز في النظام المالي.

سيتم معالجة هذا المبحث من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** ماهية البنوك العمومية والبنوك الخاصة؛
- ✓ **المطلب الثاني:** الفرق بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة؛
- ✓ **المطلب الثالث:** خوصصة البنوك كبديل للنهوض بالقطاع البنكي الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم البنوك العمومية والبنوك الخاصة

تساهم البنوك العمومية والخاصة في تمويل الاقتصاد بصورة واضحة وفعالة للنهوض بالاقتصاد الجزائري نحو السير الحسن حيث أدت دورا هاما في تطوير العمليات البنكية وتقديم الخدمات الحديثة.

أولا: تعريف البنوك العمومية

هي بنوك تجارية تقوم بعمليات الوساطة البنكية والتي تتضمن "تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الأخيرة"، كما تقوم أيضا البنوك العمومية، حسب ما جاءت به المادة 72 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، بعمليات ملحقة متنوعة مثل تلك المرتبطة بالقيم المنقولة والهندسة المالية. (القادر، 2018، صفحة 37)

هي بنوك مملوكة بالكامل للقطاع العام (أو الحكومة) ومن أمثلتها البنك المركزي وبنك تنمية. (جلدة س.، 2008، صفحة 80)

ثانيا: تعريف البنوك الخاصة

ظهرت البنوك الخاصة وتطورت مع الثورة الصناعية، يمكن تعريف البنوك الخاصة فيما يلي:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ويتولون إدارة شؤونها ويتحملون مسؤولياتها القانونية والمالية، كما أنها تأخذ شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص، حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة أو مجموعة من الشركاء. (نسيمة و رابحي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، 2021، 2020، صفحة 17)

تعرف البنوك الخاصة بأنها البنوك التي تتفرد بالقيام بالعمليات المصرفية لهذا النشاط الاقتصادي، ولا يكون قبول الودائع من أنشطة البنوك الأساسية وهي تخدم قطاعات أساسية في الاقتصاد القومي وليس هدفها الاستثمار قصير الأجل ولكن معظم تمويلها للاستثمار طويل الأجل، وهي تعتمد على الموارد التي تصلها من هيئات ومؤسسات التمويل الدولي والدعم المالي الحكومي لها. (المغربي، 2016، صفحة 101)

المطلب الثاني: الفرق بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة

توجد مجموعة من البنوك في الجزائر منها ما هو عمومي تابع للدولة، ومنها ما هو خاص وكلاهما تؤدي نفس الوظائف، إلا أن بينهما اختلاف أو فرق يظهر فيما يلي: (نسيمة و رابحي ، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر، 2021\2020، صفحة 48، 49)

الجدول رقم 01: الفرق بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة

البنوك العامة	البنوك الخاصة
• تحت سيطرة الدولة ورقابة البنك المركزي • الملكية التامة لرأس المال من طرف الدولة أو ملكية مختلطة • تتلقى ودائع حكومية كدعم متميز	• تحت سيطرة مالكيها وتحت رقابة البنك المركزي • ملكية خاصة لرأس المال أو ملكية مختلطة • عادة لا تتلقى ودائع حكومية

المصدر: (نسيسة و رابحي ، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر،

2020\2021، صفحة 49)

المطلب الثالث: خصوصية البنوك كبديل للنهوض بالقطاع البنكي الجزائري

تميزت خصوصية البنوك بمجموعة من التحديات والحلول تتمثل فيما يلي: (محية و بن حديد،

2022، 2021، الصفحات 71- 74، 98)

أولاً: التحديات المالية والبنكية التي تواجهها البنوك الجزائرية

الجزائر تعيش وضعية مالية صعبة جراء الركود الاقتصادي وارتفاع عدد القروض المتعثرة، التي استفاد منها رجال الأعمال آنذاك وذلك أدى إلى تفاقم أزمة السيولة لدى القطاع البنكي؛ حيث أن البلاد واجهت ضغوطا مالية متزايدة في ظل تراجع عائدات تصدير النفط، وتآكل احتياطي النقد الأجنبي، بينما جاء قرار مؤخرا بمنع طباعة النقود أو الاستدانة الخارجية ليزيد من التحديات التي تواجهها البنوك.

تستهدف الإصلاحات الأخيرة خفض الاعتماد على النفط والغاز اللذين يمثلان 60 في المائة من الميزانية، 94 في المائة من إيرادات صادراتها، لدى الجزائر ستة بنوك حكومية تحوز نحو 95 في المائة من مجمل الأصول البنكية.

أضر تراجع أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة بالمالية العامة الجزائرية، بشدة في ظل اعتماد 60 في المائة من ميزانية الدولة على إيرادات تصدير الخام، ودفع التراجع في الاحتياطات الحكومية لتقليل الإنفاق على الاستيراد وترشيد الإنفاق على المشروعات الاستثمارية، وتمكنت الحكومة حتى الآن من إبقاء مستويات الديون الخارجية منخفضة، واستبعدت مرارا التحول إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية.

ثانيا: الحلول الممكنة لخصوصية البنوك في الجزائر

إنّ نتائج عملية خصوصية البنوك العمومية الجزائرية وضغوطات المحيط السياسي والقانوني والمؤسساتي والثقافي، التي عارضت الأهداف المحددة لعملية الخصوصية والعوامل الهيكلية غير الملائمة لحسن سير عملية الخصوصية وخاصة ادخار وطني محدود ومستثمرين غير قادرين على تكوين طبقة من المشترين الجدد ورأس مال أجنبي صعب الإرضاء ونظام بنكي ونظام بورصة فاشل. ولذلك لابد من:

- اختيار الأسلوب الأمثل لخصوصية البنوك وهذا بالنظر إلى مسائل الملكية وجنسية الملاك؛
- تأكد استقلالية البنك المركزي وفاعلية دوره بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات البنكية والمالية، كما يتعين احتفاظ البنك المركزي باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي تسمح له بتلبية احتياجات البنوك منها ومواجهة أي صدمات أو أزمات في سعر الصرف؛
- دعم عملية الخصوصية بالقوانين اللازمة خصوصا ما يتعلق بدعم المنافسة ومنع الاحتكار؛
- تفعيل نظام التأمين على الودائع مما يزيد من قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر، وكذا زيادة ثقة المودعين في الجهاز البنكي ككل؛
- تطوير الجهاز البنكي وجعله أكثر تكيفا مع متطلبات العولمة، وهذا بإدخال الطرق الحديثة في أداء الأعمال ودعم أنشطته بإحداث التقنيات التكنولوجية ومن ثمّ لابد أن يسير برنامج خصوصية البنوك مع إعداد رؤية موحدة للجهاز البنكي لاستخدام التطور التكنولوجي مع التأكيد دائما على الدور الهام للبنك المركزي في وضع هذه الرؤية محل التنفيذ؛

- يجب إعادة هيكلة شاملة للبنوك العمومية التي هي محل الخصوصية وهذا بتطبيق الخطوات الضرورية المتمثلة في تشخيص حالة البنك، استيفاء المتطلبات القانونية، إعادة الهيكلة المالية، إعادة هيكلة الأصول، إعادة هيكلة شؤون الموظفين وأخيرا ضمان مساندة وتعاون الإدارة؛
 - يجب أن تكون خصوصية البنوك العمومية جزئية وأن تتم تدريجيا بمعنى عدم حدوث خروج مفاجئ للقطاع العام خاصة وأن القوانين الحالية لتسيير القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تملك البنوك أو تأسيس بنوك جديدة غير محكمة، وفي ضوء الدور الهام الذي تقوم به البنوك التجارية العامة في التنمية الاقتصادية يجب أن تظل الحكومة مالكة للقدر الأكبر من الجهاز البنكي للحفاظ على استمرار هذا الدور؛
 - يجب أن تتم خصوصية البنوك العمومية دون السماح للأجانب السيطرة على البنوك الوطنية بحيث يبقى نصفه خاضع للدولة وذلك تجنباً للتدخل في الاقتصاد الوطني؛
 - ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزي وزيادة قوته بفاعلية في سيطرته على السياسة النقدية، فخصوصية البنوك العمومية يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات البنكية والمالية؛
 - يجب تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق الأرباح ومواجهة المخاطر وزيادة ثقة المودعين في الجهاز البنكي ككل؛
 - ضرورة إصدار قوانين لدعم المنافسة والحد من الاحتكار في القطاع البنكي؛
 - ضرورة احتفاظ البنك باحتياطات مرتفعة من النقد الأجنبي للوقوف ضد أي أزمات في سعر المصرف وتلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي؛
 - يجب التوسع في استخدام أحدث التقنيات البنكية لتطوير الجهاز البنكي سواء على مستوى تأدية الأنشطة الداخلية للبنك، أو على مستوى تقديم الخدمات البنكية وكل ذلك من أجل أن تكون أكثر تكيفا مع العولمة.
- يمكن القول أن خصوصية البنوك العمومية أنسب وسيلة لتحسين جودة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو التحرر الاقتصادي والعولمة، إلا أنه لا يجب أن تتم العملية فجأة بدون دراسات مسبقة لها لكي لا تؤثر على استقلالية البنك المركزي باعتباره بنك البنوك.

ثالثا: الأهداف المتوقعة تحقيقها من خصوصية البنوك

يُعد تحرير العمل البنكي دافعا قويا نحو سعي الدول إلى خصوصية البنوك العامة بشكل عام من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة في المجال البنكي وخلق ظروف منافسة قوية تزيد من قدرة البنوك وترفع كفاءتها في صناعة الخدمات.

يمكن تلخيص أهم أهداف خصوصية البنوك العامة في النقاط التالية:

✓ **زيادة المنافسة البنكية وتحسين الأداء المصرفي:** تهدف خصوصية البنوك إلى زيادة المنافسة بين البنوك وتعميق تلك المنافسة، وهو ما يؤدي إلى خفض هامش الوساطة المالية، كما تدفع الخصوصية بالبنوك إلى توجيه الائتمان البنكي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، وهذا يزيد من المكاسب والأرباح المحققة، بالإضافة إلى تحسين خصائص الخدمات المقدمة عن طريق الابتكار وتؤدي أيضا إلى تقديم الخدمات بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية، وبسعر تنافسي في أسرع وقت ممكن.

✓ **تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:** تلقى أسهم البنوك عادة ثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة ومن ثم فإن خصوصية البنوك العامة تساعد من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية، ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسهم.

✓ **تحديث الإدارة وزيادة كفاءة الخدمات البنكية:** تؤدي عملية خصوصية البنوك العامة إلى تحسين نوعية اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات البنكية، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل البنكي مما يجعلها بحاجة إلى تحفيز الإدارة على زيادة درجة استقلالها عن التدخل الحكومي.

✓ **ترشيد الاتفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:** إن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك يدفع الحكومة إلى ترشيد انفاقها العام وتتيح خصوصية البنوك إدارة جيدة للسياسة النقدية وبطرق غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة.

المبحث الثالث: مراحل تطور القطاع البنكي الجزائري

تعتبر المرحلة الممتدة بين 1962-1990 عبارة عن تأسيس النظام النقدي الوطني وبناء نظام بنكي قائم على فلسفة التنمية الاقتصادية المعتمدة آنذاك، كما شهدت هذه المرحلة بدورها محاولات لتكييف النظام النقدي وإدخال بعض الإصلاحات عليه كانت محدودة وفي نطاق واسع. حيث كان يقوم الاقتصاد الوطني على مبادئ التخطيط المركزي إلى أن صدر قانون النقد والقرض والذي حمل في طياته أفكار جديدة خاصة فيما يتعلق بالنظام البنكي وأدائه، والمبادئ التي يقوم عليها.

سيتم معالجة هذا المبحث من خلال التطرق إلى المطالب التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** البنوك العمومية والخاصة قبل وبعد التأميم؛
- ✓ **المطلب الثاني:** البنوك العمومية والخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10\90؛
- ✓ **المطلب الثالث:** مشاكل وواقع الإصلاحات في الجهاز البنكي الجزائري.

المطلب الأول: البنوك العمومية والبنوك الخاصة قبل وبعد التأميم

السيادة الوطنية لها دور كبير في اتخاذ القرارات بعدما عرفت السيطرة الأجنبية في هذا المجال، حيث أنها عرفت مجموعة من الإصلاحات والقوانين المتمثلة في: الإصلاح المالي لسنة 1971، قانون القرض والبنك 1986، قانون استقلالية البنوك 1988.

أولاً: البنوك العمومية قبل التأميم

بعد خروج الجزائر من فترة الاستعمار الفرنسي وسيطرة البنوك الفرنسية على الساحة المصرفية عمدت الجزائر إلى تشكيل النظام البنكي، وذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى وقامت بإنشاء أربع مؤسسات رئيسية وهي: (محمد، 2017\2018، صفحة 03)

- الخزينة الجزائرية؛

- البنك المركزي؛

- الصندوق الجزائري للتنمية؛

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

لكن مع تزايد رفض البنوك الأجنبية تمويل الاستثمارات الاقتصادية تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01\01\1963، وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري يتمثل في:

- وجود تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية مراقبة الأزمة؛

- وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها.

نتج عن ذلك إنشاء الخزينة الجزائرية وذلك بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31\12\1992 من أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار وتأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في 1993، الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964.

ثانيا: مرحلة تأميم البنوك

تقرر تأميم البنوك الأجنبية سنة 1966، ونتج عن ذلك ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأس مالها إلى الدولة، وهي البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، والبنك الجزائري الخارجي.

1- البنك الوطني الجزائري

"أنشئ هذا البنك بتاريخ 13\08\1966 ليكون أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي وقد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له، ومن أهم الأنشطة الوظيفية

التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات البنكية التقليدية الخاصة ببنوك الإيداع، تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أو زراعيا". (محمد، 2017\2018، صفحة 04)

2- القرض الشعبي الجزائري

أنشئ هذا البنك بتاريخ 1966\12\29 ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر، يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات البنكية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية بالإضافة إلى تمويل القطاع العام وخاصة السياحة والأشغال العمومية وقطاع الري والصيد البحري. (محمد، 2017\2018، صفحة 04)

3- بنك الجزائر الخارجي

تأسس هذا البنك بتاريخ 1 أكتوبر 1967 وأسندت له مجموعة من المهام:

- منح الضمانات للمستوردين والمصدرين؛
- تنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
- منح قروض قصيرة الأجل لقطاع الصناعة.

تمتد النشاطات الاقراضية لهذا البنك إلى قطاعات أخرى بالإضافة إلى أن الشركات الكبرى تركز عملياتها المالية على مستوى هذا البنك. في هذه المرحلة واصلت الجزائر في بسط سلطتها السيادية من خلال تأميم المصارف الأجنبية والتي نذكر منها: (محمد، 2017\2018، صفحة 04)

- كريدي ليوني؛
- الشركة العامة؛
- بنك بار كليزا الفرنسي؛
- البنك الصناعي للجزائر؛
- بنك البحر الأبيض المتوسط؛
- بنك تسليف الشمال؛
- بنك باريس الوطني؛

- بنك باريس والأرض المنخفضة؛
- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي؛
- بنك التسليف الصناعي والتجاري.

ثالثا: مرحلة ما بعد التأميم

عرفت هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات:

1- الإصلاح المالي لسنة 1971

تبلور هذا الإصلاح في شكله القانوني سنة 1971، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول 1970\1973، حيث أدخلت تعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكان هذا الإصلاح يهدف إلى تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات.

هذا الإصلاح وطد فكرة تخصص البنوك: "البنوك المتخصصة هي تلك البنوك التي تعمل في تمويل مشروعات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وذلك تبعا لتخصص البنوك"، إن هذا الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام البنكي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات البنكية يهدف إلى ضمان المساهمة الفعلية لموارد الدولة في تمويل الاستثمارات المبرمجة (الرباعي الأول 1970\1973، الرباعي الثاني 1974\1977). (محمد، 2017\2018، صفحة 05)

2- قانون القرض والبنك 1986

أظهرت الإصلاحات المالية التي وضعت في السبعينات محدودية نجاعتها على هذا الأساس أصبح الإصلاح العميق للمنظومة المالية ضروريا، وقد شرع في هذا الإصلاح سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك والقرض، حيث سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام البنكي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استيراد القرض.

هذا القانون أعاد للبنك المركزي صلاحياته، والمتمثلة في تطبيق السياسة النقدية بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية، بالإضافة إلى إعادة النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة، إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تتحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض. (محمد، 2017\2018، صفحة 05)

3- قانون استقلالية البنوك 1988

"صدر هذا القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12\01\1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، جاء هذا القانون كتمم ومعدل لقانون 86-12 وبموجب هذا القانون يمنح للبنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق الربحية والسيولة".

لقد منح القانون 88-01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية القرار الحقيقية، كما أظهر بشكل جلي مفهومي الفائدة والمردودية، بالإضافة إلى التأكيد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية على أنها شخصية معنوية تسييرها قواعد القانون التجاري، كما تم تمييزها عن الهيئات العمومية بصفتها أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية. هذا يؤكد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية والمتمثل في: (محمد، 2017\2018، صفحة 06)

- الإعداد والتسيير للسياسة النقدية؛

- تحديد شروط البنوك وتحديد سقف إعادة الخصم.

المطلب الثاني: البنوك العمومية والبنوك الخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض

10\90

ساهم قانون النقد والقرض 10\90 بشكل كبير في تطور كل من القطاع العام والخاص، ومن خلال هذا المطلب ستتم معالجة أهم التعديلات التي أدخلها هذا القانون على هيكلية القطاع البنكي.

أولاً: البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد والقرض 10\90

يعد قانون 10\90 في 14\01\1990 بمثابة نقطة تحول أساسية في تاريخ القطاع البنكي.

1- أهم ما جاء به قانون النقد والقرض 10\90

جاء هذا القانون بتغييرات جذرية هدفت لتنظيم النشاط البنكي، والتي تعطي استقلالية نسبية للبنك المركزي تضمن له على السواء شروط تعيين مسيريه وشروط ممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون يتولى شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي: (محمد، 2017\2018، صفحة 07)

أ- شروط تعيين المحافظ ونوابه

يعين المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات ويعين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات ولا تجدد مدة ولايتهم إلا مرة واحدة ولا يمكن إحالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة عجز فادح.

ب- أعضاء مجلس النقد والقرض: يتكون مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ؛
 - ثلاث نواب للمحافظ كأعضاء؛
 - ثلاث موظفين ساميين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية.
- بعد صدور الأمر 01\01 المؤرخ في 27\02\2001 المتمم لقانون 10\90 أصبح مجلس النقد والقرض يؤدي وظيفة السلطة النقدية في البلاد أما بالنسبة لإدارة بنك الجزائر فأصبح يديرها المحافظ وثلاثة مساعدين.

أعطى قانون 10\90 استقلالية لبنك الجزائر بالإضافة إلى استعادته لدوره القيادي في تسيير السياسة النقدية بالإضافة إلى تكليف اللجنة المصرفية بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية والمعاقبة على النقائص التي تتم ملاحظتها.

2- أداء قانون النقد والقرض في الجهاز البنكي وتطبيق القواعد الاحترازية للجنة بازل

يمكن تلخيص أداء قانون النقد والقرض في جهاز البنك في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون، وتطبيق القواعد الاحترازية وظهور مؤسسات وبنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة، فحسب القانون قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص ونظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بإنشائه. (محمد، 2017\2018، صفحة 7، 8)

أُمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد ومن هذه الشروط نجد الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك. (محمد، 2017\2018، صفحة 8)

من هنا نتطرق إلى القواعد والقوانين والمؤسسات التي وضعتها الجزائر من أجل الرقابة على النظام المصرفي والتي نذكر منها: (محمد، 2017\2018، الصفحات 8 - 10)

أ- اللجنة المصرفية

تتكون اللجنة المصرفية حسب المادة 106 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض من:

- محافظ بنك الجزائر رئيساً؛
- ثلاثة أعضاء يختارون وفقاً لكفاءتهم في الميدان البنكي، المالي، والمحاسبي؛
- عضوين من هيئة القضاء مستعارين من المحكمة العليا مختارين من طرف الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد مشورة مجلس القضاء، نلاحظ أن عضوية أحد نواب المحافظ في اللجنة قد ألغيت وتم زيادة الأعضاء الأكفاء من اثنين في قانون النقد والقرض إلى ثلاثة حالياً.
- أي وضعية غير قانونية تعطي للجنة المصرفية الحق في توجيه العقوبات حسب درجة التعقيد:

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- منع القيام بعمليات معينة أو أي تحديد للنشاط؛

- التعليق المؤقت لأحد أو كل أعضاء إدارة البنك مع أو بدون انتداب مسير مؤقت؛
- توقيف أحد أو كل أعضاء إدارة البنك مع أو بدون سبب؛
- نزع الاعتماد؛
- إن اللجنة المصرفية تعتبر سلطة قضائية حقيقية في الميدان المصرفي المالي.

ب- رأس المال الأدنى

حسب القانون 10\90 الصادر في 04\01\1990 والذي حدد رأس المال:

- 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك؛
 - 100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.
- هذا ومنحت البنوك والمؤسسات المالية التي زاولت نشاطها قبل صدور هذا النظام أجلا يقدر بسنتين للتقيد بالأحكام التنظيمية، وذلك اعتبارا من تاريخ صدور هذا النظام، على أن يسحب الاعتماد من البنك والمؤسسات المالية غير الملتزمة بهذه النسب وذلك عقب انقضاء الأجل المحدد.
- تم إلغاء هذا القانون ليحل محله قانون رقم 08-04 الصادر في 23\12\2008 والذي حث على ضرورة امتلاك البنوك والمؤسسات المالية في شكل شركات مساهمة والخاضعة للقانون الجزائري لرأس مال محررا كليا ونقدا أثناء التأسيس يساوي على الأقل:

- 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة للبنوك؛
 - 3 ملايين و 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية.
- تم تعيين أجل 12 شهرا للتقيد بهذه المعايير والنسب الجديدة وتم سحب الاعتماد بعد انتهاء الفترة.

ج- نشر القوائم المالية

يقضي المشروع الجزائري بإلزامية نشر الحسابات السنوية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، كما أنه يحدد مهام محافظي الحسابات والتزامهم اتجاه السلطات البنكية بحيث يجب عليهم إخطار المحافظ بكل تجاوز من طرف المؤسسة التي يراقبونها.

د- التصريح بالعمليات

يتم التصريح بالعمليات المعينة لدى هيئتين هما مركز المخاطر ومركز المستحقات المدفوعة تلزم مؤسسات القرض بالتصريح الفصلي كل ثلاث أشهر بمركزية المخاطر عن كل القروض الممنوحة للعملاء والتي تفوق قيمتها مليوني دج، أما بالنسبة لمركزية المستحقات المدفوعة فهي هيئة أنشأت من أجل القضاء على ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد.

هـ- القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين

بالإضافة إلى ترتيبات القانون التجاري والذي يقن علاقات الأعمال بين المؤسسة من جهة ومسيرتها من جهة ثانية، فإن قانون النقد والقرض في مادته 168 قد قرر تحديدا لنسبة مجموع القروض الممنوحة لهؤلاء ب 20% من الأموال الخاصة للمؤسسة.

و- احترام التنظيم الاحترازي

لقد أدخلت السلطات النقدية الجزائرية التنظيم الاحترازي ابتداء من أول جانفي 1992 حسب القانون 91-09 المعدل والمتمم والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

3- المؤسسات المالية الجديدة والبنوك المعتمدة بعد صدور قانون النقد والقرض

بعد صدور قانون النقد والقرض ظهرت مؤسسات مالية جديدة وبنوك جديدة معتمدة.

أ- المؤسسات المالية الجديدة

بعد صدور القانون الذي شجع على تطور القطاع البنكي إضافة إلى القطاع البنكي العمومي وبدءا من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي: (محمد، 2017\2018، صفحة 10)

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL؛
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH؛
- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGFE.

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEPB وإعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BADR.

ب- أهم البنوك المعتمدة

بعد صدور قانون النقد والقرض تم منح الاعتماد لمجموعة من البنوك العمومية والمتمثلة في: (معر، 2011، صفحة 73)

- القرض الشعبي الجزائري؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
- البنك الوطني الجزائري؛
- البنك الخارجي الجزائري؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- بنك التنمية المحلية؛
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- البنك الجزائري للتنمية.

ثانيا: البنوك الخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10\90

سمح القانون 10\90 بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة، حيث يعود منح التراخيص لمجلس النقد والقرض والذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون، ومن أهم البنوك الخاصة التي أنشأت بعد صدور قانون النقد والقرض هي: (علي، 2005\2006، صفحة 44)

- البنوك الخاصة الجزائرية؛
- الخليفة بنك وتم اعتماده من قبل مجلس النقد والقرض؛
- البنك التجاري والصناعي الجزائري؛
- المجمع الجزائري؛
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط.

1- أهم التعديلات لقانون النقد والقرض 10\90

عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات وذلك بعد ظهور بعض الثغرات فيه حيث قامت السلطات الجزائرية بعمليات تعديل لهذا القانون كما يلي:

أ- تعديل سنة 2001

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو: الأمر رقم 01-10 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90/10، حيث جاء هذا التعديل ليمس الجوانب الإدارية فقط في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون ومواده وجاء هذا الأمر كأول تعديل لقانون 90/10 عبر الأمر المعدل والمتمم رقم 01-01 الصادر في فيفري 2001، ومحتوى هذا التعديل يهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين: (مولود و جغري ، 2019/2018، صفحة 54، 55)

الأولى تتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛

الثانية تتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

كما يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب، ومجلس الإدارة ومراقبان حيث يتم من خلال المادة 03 من الأمر 01-10، تعديل المادة 23 من قانون النقد والقرض، أي تعديل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه "لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتألف مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية"، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ب- تعديل 2003 والذي يلغي قانون 10\90

الذي جاء بموجب الأمر 11\03 الصادر في أوت 2003 وكان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاهها للقانون 10\90 ويجب الإشارة إلى أن هذا التعديل حافظ على القواعد والمبادئ

الأساسية التي جاء بها قانون 10\90، حيث أصدرت السلطات الجزائرية هذا الأمر حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز البنكي الوطني خاصة الرقابة من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية.

جاءت المادة 26 من الأمر 11\03 والتي تنص على "تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين يعينان بمرسوم من الدولة".

يكون المراقبان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية كما يجب أن يتمتعا بالمعارف المالية وخاصة في مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك، والتي تؤهلها لأداء مهمتهما، هذا الأمر منح للحكومة التدخل الجدي والفعال في هياكل البنك المركزي كما وضح علاقة البنك الجزائري مع الحكومة والذي يهدف الى: (محمد، 2017\2018، صفحة 11، 12)

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية وذلك بـ:

- ✓ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛
- ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير حقوق الإنسان والدين الخارجي؛
- ✓ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث التي تقع للبلد؛
- ✓ انسياب أحسن للمعلومات المالية وضمان مالي أفضل للبلاد.

السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك:

- ✓ الفصل على مستوى البنك الجزائري ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛
- ✓ توسيع مهام مجلس النقد والقرض؛
- ✓ تدعيم استقلالية البنوك.

إن الأمر 11\03 يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10\90 مع التأكيد على

بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01\01، والتي تتمثل في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي.

ج- تعديل 2004

القانون رقم 01-04 الصادر في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض 90/10 حدد الحد الأدنى لرأس مال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك في 2004 بـ 2.5 مليار دينار وبـ 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا أنه يبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله وذلك من خلال التعليلة التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها. (أحمدي و الحاج أحمد، 2018\2019، صفحة 14)

د- تعديل 2008

تضمن هذا التعديل ما يلي: (الرحمان و عيساوي، 2017/2018، صفحة 15)

- قانون مؤرخ في 08 جانفي 2008 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة إصدار الصكوك دون رصيد؛
- القانون رقم 04-08 الصادر في 21 فيفري 2008 بشأن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات.

ذ- تعديل 2009

تضمن هذا التعديل ما يلي: (أحمدي و الحاج أحمد، 2018\2019، صفحة 14)

الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 17\02\2009، والمتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين والذي يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

الأمر رقم 03-09 الصادر في 26\05\2009 والمتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية الخاصة بالقطاع المصرفي.

ن- تعديل 2010

جاء هذا الإصلاح سنة 2010، عن طريق الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26\08\2010، حيث جاء بأهم النقاط التالية: (محمد، 2017\2018، صفحة 13، 14)

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات؛
- الكشف المبكر على نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك؛
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير الآمن لسعر الصرف.

ه- تعديل 2011

قصد تطوير أكثر في الإطار التنظيمي للاستقرار المالي، والتأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، تلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترام إصدار المجلس نظاما ثانيا من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية كما يساهم هذان الجهازان بدعم أدوات الإشراف والرقابة في تعزيز أكثر وصلابة النظام البنكي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية. (محمد، 2017\2018، صفحة 14)

و- تعديل 2017

جاء هذا التعديل في نص المادة الأولى من القانون الصادر في 12 أكتوبر 2017، والذي ينص على تعديل المادة 45 من قانون النقد والقرض كما يلي:

المادة 45 مكرر بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: (الرحمان و عيساوي، 2018/2017، صفحة 16)

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

البنك قبل هذا القانون الاستثنائي لم يكن بإمكانه شراء سندات الخزينة بشكل مباشر وهذا بغرض تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية لتحقيق في نهاية الفترة:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

2- مبادئ قانون النقد والقرض وأهدافه

يهدف قانون النقد والقرض إلى تنظيم النشاط المالي والمصرفي من خلال مبادئ تقوم على الاستقرار النقدي ويسعى لتحقيق الأهداف المسطرة.

أ- مبادئ قانون النقد والقرض

حمل قانون النقد والقرض في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه حيث أن هذه المبادئ تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها النظام البنكي مستقبلا، ومن أهم هذه المبادئ: (نسيمة ج.، 2023، 2022، الصفحات 11-13)

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

هذا يعني أن القرارات مرتبطة بما تقرره هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحدد بناء على للوضع النقدي السائد، وقد كان هدف قانون النقد والقرض بتبني هذا المبدأ بالدرجة الأولى استعادة البنك المركزي لمكانته على قمة هرم النظام البنكي واستعادة صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.

- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

لم تعد الخزينة العامة حرة في اللجوء إلى البنك المركزي وطلب القروض لتمويل العجز لديها كما كانت في السابق حيث عزز مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية وميزانية الدولة من استقلالية البنك المركزي، وقلص من الآثار السلبية للإصدار النقدي المفرط وهذا من أجل تحقيق المبادئ التالية:

- ✓ استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد ديونها السابقة،
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية كي تؤدي دورها بشكل فعال.

- إبعاد الخزينة العامة عن دائرة القرض

أبعدت الخزينة العامة عن تقديم القروض ليلقى دورها مقتصرًا على تمويل الاستثمارات العامة المخططة من قبل الدولة، وبهذا استعاد النظام البنكي دوره في منح الائتمان وأصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يركز على الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة

تمثلت هذه السلطة في مجلس النقد والقرض الذي أتى ليحل محل التشتت الذي عرفته السلطة النقدية سابقا بين وزارة المالية والخزينة التي كانت تمول عجزها وقت ما شاءت من البنك المركزي وبين البنك المركزي الذي كان يحتكر إصدار النقود.

- وضع نظام بنكي على مستويين

يعني التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك كموزع للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي بنك البنوك.

- السماح للبنوك الخاصة والأجنبية بالدخول إلى السوق البنكي

سمح هذا القانون بظهور نوع جديد من البنوك لم يعرفه الهيكل البنكي الجزائري منذ 1966، وتمثل في البنوك الخاصة وفروع البنوك الأجنبية.

ب- أهداف قانون النقد والقرض

هدف القانون 90-10 إلى تحقيق ما يلي: (أحمدي و الحاج أحمد، 2018\2019، صفحة 11)

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع البنكي والمالي؛
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد 04، 58، 59 من القانون) ؛
- ضمان تسيير بنكي جيد للنقود؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق السوق المالي (بورصة القيم المنقولة)؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

ج- أهم البنوك الخاصة الجديدة بعد صدور قانون النقد والقرض

عرفت الساحة البنكية بعد صدور قانون النقد والقرض عدة تطورات ففي إطار قانون النقد والقرض تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة، وبموجب ذلك تم إنشاء بنك البركة الجزائري على شكل شركة بين مجموعة البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري. بالإضافة إلى أنه منح الاعتماد للعديد من البنوك الخاصة من طرف مجلس النقد والقرض والتي نذكر منها: (محمد، 2017\2018، صفحة 15)

- سيتي بنك في 03\11\1990؛
- بنك العرب للتعاون في 24\09\1998؛
- الوكالة الجزائرية للبنك في 28\10\1999؛
- ناتكسيس بنك في 27\10\1999؛
- الشركة العامة في 04\11\1999؛
- البنك العام المتوسطي في 30\04\2000؛
- الريان بنك في 08\10\2000؛
- بنك العرب الجزائر في 15\10\2001؛

- البنك الوطني الشعبي الباري بي في 31\01\2002؛
- ترست بنك في 14 أفريل 2002؛
- اركو بنك جوان 2003؛
- بنك الخليج الجزائر في 15\12\2003؛
- بنك هرمز الجزائري.

أما فيما يخص البنوك الخاصة الجزائرية:

- الخليفة بنك في 27\07\1998؛
- البنك التجاري الصناعي في 24\09\1998؛
- المجمع الجزائري البنكي في 28\10\1999؛
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط في 30\04\2000.

المطلب الثالث: مشاكل وواقع الإصلاحات في الجهاز البنكي الجزائري

إن الطريق للإصلاحات الذي تخوضه الجزائر لاسيما على مستوى إصلاح النظام البنكي قد قطع أشواطاً في اتجاه ما يستلزم من ضرورات للاندماج في الاقتصاد العالمي والأخذ بمقوماته والاندماج مع توجهاته لكنه بالمقابل يواجه القطاع البنكي صعوبات تجعل منه يفتقد المهنية والفعالية التجارية وغياب المنافسة والديناميكية، ويمكن أن نحصر هذه الصعوبات التي يعاني منها الجهاز البنكي ضمن العناصر التالية: (الرحمان و عيساوي، 2017/2018، صفحة 19، 20)

أولاً: الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية

تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم، فالبنوك والمؤسسات العمومية الاقتصادية يتعين عليها أن تتبع توجيهات الدولة المالكة وبوصفها بنوك تجارية فهي تخضع للقانون حول النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة وباعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك وتضع هذه القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد.

ثانيا: علاقة البنوك بالخزينة العامة

في إطار عمليات التطهير المستمرة التي أقيمت على عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكالات تعترض عملية التسيير فيها، والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية مما أثار مشاكل على مستوى ميزانية البنوك وسيولتها بتجميد أصولها بالنظر إلى آجال السندات ومكونات محافظها، ونجم عن ذلك عجز البنوك في مجال تحليل الأداء والفعالية نظرا للنقص الواضح وغير الكافي في تخصيص المؤونات المقابلة لهذه الحقوق إضافة إلى ذلك أن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر ب 5% والذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف.

ثالثا: ضعف تسيير البنوك

فرض قانون النقد والقرض على النظام البنكي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنه وضع حدودا أمام البنوك فيما يخص منح القروض وأثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي، ويتميز التسيير في البنوك بما يلي:

- ضعف مناهج تحليل درجة الخطر؛
- تباطؤ في طرق العمل والإجراءات؛
- ضعف عمليات المراقبة.

في مجال تحليلها للأخطار، تواجه البنوك نقص الشفافية والدقة للحسابات المقدمة إليها ولضعفها في التحكم في تقنيات الهندسة المالية وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية، فعلى سبيل المثال تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسة مالا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها، في حين أن بعضها يعاني سحب على المكشوف هيكلها يوافي السنة من رقم أعمالها إضافة إلى ذلك النقص الكبير للمؤونات الموجهة لمخاطر القرض وهذا ما يفسر هامشية درجة المخاطر، وكون عدم تسديد المؤسسات العمومية لديونها يدخل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر.

رابعاً: عراقيل اجتماعية وثقافية

إن نقص الوعي الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، ومن ثم تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، ما ينعكس سلباً على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، فافتقاد سياسات إعلامية وتعليمية تُعنى بهذا الميدان، ساهمت بقسط كبير في الجهل ونقص الوعي بآليات عمل النظام البنكي وفلسفة سيره وبعده الاقتصادي، وقد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها إلى إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي وكركييزة لتحقيق التنمية.

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناول النظام البنكي بصفة عامة، ومسار البنوك العمومية والبنوك الخاصة بصفة خاصة، تبين أن القطاع البنكي يعد عنصرا أساسيا في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو، ورغم التغيرات الجوهرية التي عرفها هذا النظام منذ الاستقلال، خاصة من خلال التأميمات وقانون النقد والقرض، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات بنيوية وتنظيمية تحد من فعاليته ومواكبته لمتطلبات الاقتصاد الحديث.

إن فتح السوق أمام البنوك الخاصة ومحاولة خصوصية بعض البنوك العمومية شكل محاولة لتحسين الأداء، غير أن هذه الخطوات ظلت غير مكتملة في ظل بيئة اقتصادية ومالية تفتقر أحيانا إلى الشفافية والحكومة الفعالة. كما أن الإصلاحات البنكية رغم تعددها لم تحقق بعد الأهداف المرجوة منها.

ومنه تم الوصول إلى النتائج التالية:

- يعد النظام البنكي أحد الدعامات الرئيسية للاقتصاد الوطني، نظرا لدوره في تمويل المشاريع وتعبئة المدخرات؛
- يتكون النظام البنكي الجزائري من شبكة متنوعة تشمل بنوكا عمومية وخاصة، لكل منها خصائص؛
- عرفت البنوك الجزائرية تطورات هامة من حيث التنظيم والهيكلية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990؛
- لا تزال البنوك العمومية تهيمن على السوق رغم دخول عدد من البنوك الخاصة، مما يطرح تساؤلات حول فعالية المنافسة البنكية؛
- إن خصوصية البنوك، رغم ما تحمله من فرص، تواجه العديد من العوائق المرتبطة بالإطار القانوني والمؤسسي؛
- الإصلاحات البنكية في الجزائر لم تواكب بعد التطورات العالمية من حيث الرقمنة، الشفافية وتطوير الخدمات.

**الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمساهمة
البنوك العمومية والخاصة في تطور
الموارد في الجزائر للفترة 2019-
2023**

تمهيد الفصل الثاني

يُعد النظام المصرفي الجزائري أبرز مكونات القطاع المالي لأي دولة، لما له من دور في تحريك التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، عرف القطاع المصرفي الجزائري جملة من التحولات والإصلاحات خلال الفترة ما بين 2019-2023 استجابة للتحديات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النظام المصرفي الجزائري وتحليل تطوره وهيكله إضافة إلى دراسة أبرز المؤشرات التي تعكس أداء النظام المصرفي الجزائري مثل القروض الممنوحة، مستوى السيولة، الصلافة المالية للمصارف، كما سيتم التطرق إلى هيكل الموارد المصرفية، من خلال تحليل تطور الموارد المجمعة وتصنيف الودائع حسب القطاعات، لفهم وتحليل هيكل الموارد سواء في البنوك العمومية أو الخاصة ومعرفة الاتجاه العام لتطور النظام المصرفي الجزائري.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث:

- ✓ واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة 2019-2023؛
- ✓ مؤشرات النظام المصرفي الجزائري؛
- ✓ هيكل الموارد في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة 2019-2023

يُركز هذا المبحث على واقع النظام المصرفي الجزائري مع التطرق إلى الهياكل المالية والمصرفية النشطة في النظام المصرفي الجزائري، وأيضا تطور القطاع المصرفي المالي في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

✓ النظام المصرفي الجزائري خلال 2019-2023؛

✓ الهياكل المالية والمصرفية النشطة في الجزائر؛

✓ تطور القطاع المصرفي المالي في الجزائر.

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال 2019-2023

تأسس المصرف الجزائري في 13 ديسمبر 1962، ومن بين أهم مهام المصرف الجزائري: (البنك المركزي الجزائري، 2023)

-إعداد ميزان المدفوعات؛

-عرض الوضعية المالية الجزائرية الخارجية.

لدى بنك الجزائر ما يقرب من 3400 موظف، وهو منظم على المستوى المركزي في مديريات عامة مكلفة بإدارات الدراسات والتفتيش والأنشطة المصرفية، حيث أنه يتكون تنظيم بنك الجزائر من مديريتين عامتين تديران جوانب تتعلق بإصدار الأوراق النقدية والتكوين المصرفي، وبنك الجزائر شبكة مكونة من 49 وكالة وفرعا تضمن له تواجدا فعالا في كل ولايات الوطن والتنسيق بين الوكالات والفروع، تتولاه ثلاث مديريات إقليمية تقع في مدن الجزائر العاصمة ووهران وعنابة، تم تعديل برنامج واسع لتحديث المعدات وأساليب العمل، بالإضافة إلى برامج التكوين بغية ضمان وجعل النظام المصرفي بشكل عام يلبي متطلبات السياق الجديد على الصعيدين الوطني والدولي. (البنك المركزي الجزائري، 2023)

حيث أن المعطيات الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة ما بين 2019-2023 تشير إلى ارتفاع إجمالي الموارد المحصلة من قبل البنوك بنسبة 2.7% سنة 2023 مقابل 16.4% سنة 2019، إلا أن نمو القروض الموجهة للاقتصاد واستمراره في الارتفاع سنة 2023 ليصل إلى 5.8% أي أنه ارتفع 2.6%

مقارنة بنهاية سنة 2019 بنسبة 3.2% من حيث الصلاصة المالية. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 04)

ظلت غالبية المؤشرات في وضع مريح حيث أظهر معدل ملاءة الأموال الخاصة الأساسية، أما مستويات مواءمة الأموال الخاصة في نهاية سنة 2023 أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب وأعلى مقارنة بسنة 2019 حيث أنه ارتفع معدل الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي بنسبة 1.23% في سنة 2023 ليبلغ معدلا قدره 22.76% مقارنة بـ 21.5% في السنة السابقة وهو ما يستجيب للحد الأدنى من المستويات التنظيمية المطلوبة. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 05)

شهد القطاع المصرفي الجزائري معدل ملاءة الأموال الخاصة الأساسية تحسنا واضحا حيث أنه انتقل من 17.7% في نهاية سنة 2019 إلى 19.17% في نهاية السنة، إذ بلغ معدل نمو القروض الناجعة لدى البنوك 5.7% سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة 4.7% إضافة إلى ذلك استقرت نسبة الديون المتعثرة بالنسبة إلى إجمالي الديون في نهاية سنة 2023 عند مستوى يقارب 20%. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 05)

شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورا إيجابيا بالعموم نهاية 2023 من حيث مؤشرات الوساطة المصرفية والخدمات المصرفية والصلاصة والمردودية، النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2019-2023 وبالضبط في نهاية سنة 2023 ضم 28 بنكا ومؤسسة مالية، منهم 12 اثنتا عشر خاصة بالتمويل الإسلامي ستة منها بنوك عمومية و06 منها بنوك خاصة. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 06)

خلال نهاية سنة 2023 ضمت شبكة المصارف في الجزائر 1649 وكالة منها 1249 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، ففي نهاية سنة 2023 نجد 89 وكالة مخصصة حصريا للتمويل الإسلامي مما يقابلها 75 وكالة في 2020، أما البنوك العمومية خصصت مع نهاية 2023 18 وكالة للتمويل الإسلامي، والبنوك الخاصة وصل عدد وكالاتها في نهاية 2023، 71 وكالة حيث أن 58 وكالة منها متخصصة في التمويل الإسلامي، أما بالنسبة للمؤسسات المالية للقطاع المصرفي الجزائري، فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة في نهاية 2023 مقابل 96 وكالة نهاية سنة 2022. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

المطلب الثاني: الهياكل المالية والمصرفية الناشطة في الجزائر

مع دخول بنك جديد حيز الخدمة، وهو البنك الوطني للإسكان في 29 ديسمبر 2022، ضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية ديسمبر 2023، 28 بنكاً ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي بالجزائر العاصمة وتجدر الإشارة إلى أن 12 بنكاً من أصل 20 بنكاً تقدم منتجات وخدمات تابعة لتمويل الإسلامي. (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

- سبعة 07 بنوك عمومية؛
- ثلاثة عشر 13 بنكاً خاصاً برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكاً مختلط رأس المال؛
- مؤسستان 02 ماليتان عموميتان؛
- خمسة 05 مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي من بينها ثلاثة 03 عمومية؛
- تعاقدية 01 واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

الجدول التالي يبين تطور كل نوع.

الجدول رقم 02: المصارف والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	
20	20	19	20	20	أ) المصارف
7	7	6	6	6	البنوك العمومية
13	13	13	14	14	البنوك الخاصة
8	8	8	8	8	ب) المؤسسات المالية
6	6	6	6	6	المؤسسات المالية العمومية
2	2	2	2	2	المؤسسات المالية الخاصة
28	28	27	28	28	ج) المجموع

المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد البنوك العمومية بقي ثابتا عند العدد 06 طوال الفترة من 2019 إلى 2023، مما يدل على استقرار القطاع وعدم دخول أو خروج بنوك عمومية، عدد البنوك الخاصة أيضا كان مستقرا عند 14 بنكا من 2019 إلى 2020، ثم انخفض إلى 13 بنكا في سنة 2021 وبقي كذلك حتى 2023، مما يشير إلى خروج بنك خاص واحد من السوق أو دمج خلال هذه الفترة. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

أما عدد المؤسسات العمومية المالية لم يشهد تغيرات خلال السنوات الخمس؛ حيث بقي ثابتا عند 08 مؤسسات، مما يبين استقرارا في القطاع المالي العمومي، وكذلك عدد المؤسسات المالية الخاصة كذلك ثابت عند 06 مؤسسات بين 2019 و 2023، مما يدل على عدم وجود تطور أو تراجع في عدد هذه المؤسسات. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

نلاحظ ثباتا من حيث المجموع العام للمؤسسات المالية العامة والخاصة، مع تغير طفيف في سنة 2021 بسبب انخفاض عدد البنوك الخاصة من 14 إلى 13، حيث انخفض المجموع من 28 إلى 27 ثم عاد إلى 28 سنة 2022 و 2023، مما يعكس الجدول حالة من الاستقرار العام في النظام المصرفي والمالي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023 حيث أن الانخفاض الملحوظ كان في عدد البنوك الخاصة سنة 2021، ومنه نلاحظ أن الدولة الجزائرية لم تقم بفتح بنوك أو مؤسسات جديدة، مما يدل على غياب سياسة توسعية في القطاع المصرفي خلال الفترة 2019-2023، ناتج عن عدم وجود احتياجات جديدة في هذا المجال. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 46)

قد يعود هذا الاستقرار إلى أسباب كثيرة منها غياب الثقافة المصرفية ما ينعكس سلبا على الطلب على مثل هذه المنتجات وهي الخدمات المالية، وتم تغطية الطلب الإضافي عن طريق البنوك والمؤسسات الموجودة أصلا، كما هو الحال بالنسبة لفتح وكالات عبرها توفر التمويل الإسلامي، وهذا ما قيض من تطور القطاع المالي الإسلامي فيما إذا كان قائما باستقلالية تامة.

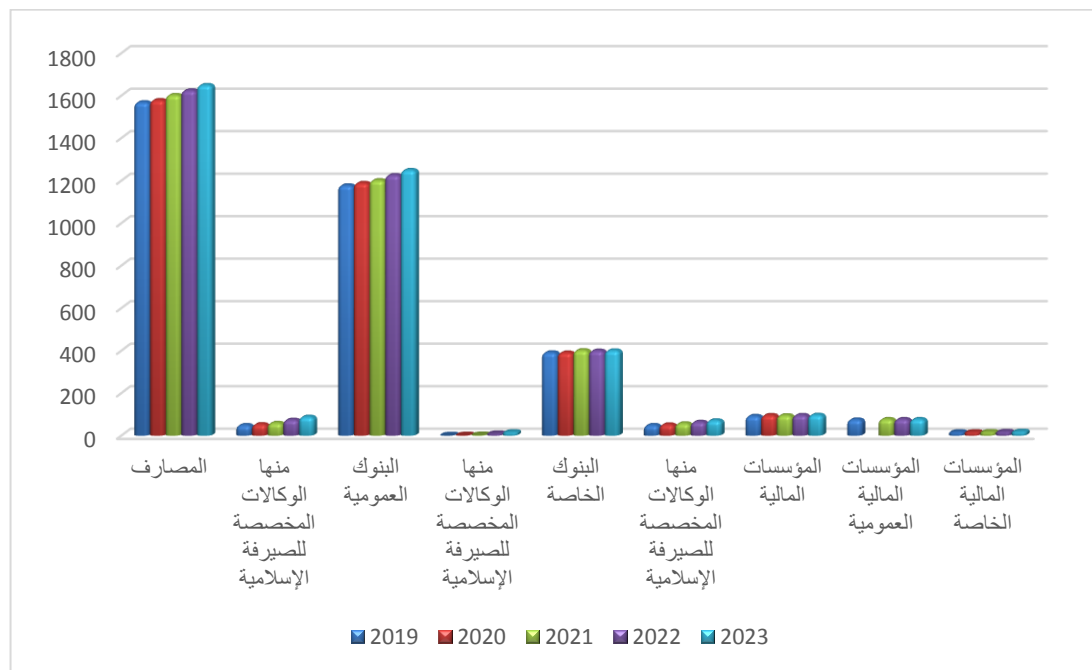
المطلب الثالث: تطور القطاع المصرفي المالي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023

عرف النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة ما بين 2019 و 2023 تطورا ملحوظا خاصا بالأطر القانونية وبالوكالات والمؤسسات المصرفية في الجزائر، والانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

سجل إجمالي عدد الوكالات في النظام المصرفي والمؤسسات المالية في الجزائر زيادة ملحوظة خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى سنة 2023، حيث ارتفع من 1660 وكالة في 2019 إلى 1746 سنة 2023 أي بزيادة قدرها 86 وكالة خلال خمس سنوات، تعكس هذه الزيادة نموا تدريجيا في التوسع الجغرافي والمؤسسي للقطاع المالي مما يشير إلى تعزيز الشمول المالي وتحسين التغطية البنكية، ولكن ليس بالزيادة الكافية واللازمة لتغطية الإطار الجغرافي للجزائر، ارتفع عدد الحسابات المصرفية النشطة بالدينار من 12028816 حسابا في 2022 إلى 12818657 في سنة 2023 وهذا يمثل زيادة بنسبة 6.57 % خلال هذه الفترة، مما يشير إلى تطور معتدل في النشاط المصرفي واستخدام الخدمات المصرفية وتحسن طفيف في الشمول المالي واستجابة ضعيفة لجهود الدولة، وهذا الارتفاع البسيط يدل على عدد من المواطنين لا يزالون يفضلون التعامل نقدا خارج النظام المصرفي. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 47، 48)

استمرار النمو في عدد الحسابات المصرفية يوحي بزيادة الوعي المالي وانخراط في النظام المصرفي، أما النسبة العالية للأفراد تعكس توسع الشمول المالي، لكن تدني نسبة المؤسسات قد يشير إلى فرص لزيادة الرقمنة وتعزيز الخدمات المصرفية الموجهة للشركات. الرسم البياني التالي يوضح تطور الوكالات البنكية والمؤسسات المالية.

الرسم البياني رقم 02: تطور عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية في الجزائر



المصدر: بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 47)

نلاحظ أن المصارف هي الأعلى من حيث العدد بين كل الفئات حيث أنه يوجد نمو طفيف ومستقر في عددها عبر السنوات من 2019 إلى 2023، يدل ذلك على استقرار هذا النوع من المؤسسات مع توسع محدود، البنوك الخاصة هي ثاني أعلى فئة بعد المصارف، حيث نلاحظ هناك نمو ملحوظ ومستمر من سنة 2019 إلى 2023 وهذا يشير إلى وجود نشاط اقتصادي كبير في هذا القطاع. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 47)

بنوك/وكالات التمويل الصغيرة، عددها أقل بكثير من الفئتين السابقتين مع ذلك يظهر زيادة تدريجية من خلال السنوات الخمس قد يكون مؤشرا على دعم محدود للتمويل الصغير، أما بنوك ووكالات التمويل الصغيرة الإسلامية، عددها قريب من عدد الوكالات الربوية الصغيرة والنمو واضح على مدار السنوات الخمس، مع تفوق طفيف على الربوية في بعض المؤسسات وهذا يعكس اهتماما متزايدا بالتمويل الإسلامي، أما الوكالات الخاصة بالتمويل الإسلامي، عددها قليل مقارنة بالفئات الكبرى لكنه في تصاعد حيث يظهر التركيز على نماذج التمويل الإسلامي في القطاع الخاص، أما الشركات ذات الخدمة العامة، عددها محدود نسبيا ولم يظهر تغير كبير خلال الفترة من 2019-2023، مما يشير إلى استقرار هذا النوع من المؤسسات دون توسع، أما المؤسسات المالية العامة، هي أقل الفئات من حيث العدد ولم يظهر تغير كبير عبر السنوات الخمس، وهذا ما قد يعكس محدودية إنشاء مؤسسات مالية عامة جديدة. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 47)

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية أن جميع الفئات تقريبا شهدت زيادة تدريجية من 2019 إلى 2023، والتمويل الإسلامي ينمو مما يعكس توجهها نحو هذا النوع من الخدمات، أما الجهات الحكومية والعامة لا تشهد تطورا كبيرا من حيث العدد.

المبحث الثاني: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري

تعكس مؤشرات النظام المصرفي الجزائري مدى تطور وأداء هذا القطاع، وتساعد في تقييم دوره في دعم الاقتصاد الوطني، حيث أنه من خلال دراسة هذه المؤشرات، يمكن التعرف على قدرة النظام المصرفي على تعبئة الموارد، ومدى صلابته في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية.

القطاع النقدي والمالي والحقيقي للمصرف الجزائري يشمل: (البنك المركزي الجزائري، 2023)

-المؤشرات النقدية: والتي تشمل الإحصائيات النقدية وبيانات جمع الوحدات المؤسساتية التي يتألف منها النظام المصرفي الجزائري ويتضمن هذا القسم المؤشرات المتعلقة بالوضع النقدية ومكوناتها والقروض الموجهة للاقتصاد وكذلك الودائع والوضع الشهرية للسيولة المصرفية وإحصائيات السوق.

-نمو الناتج المحلي: يتضمن هذا القسم المؤشرات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مؤشر القروض الممنوحة

يعد مؤشر القروض الممنوحة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس نشاط القطاع المصرفي حيث أنه يبين حجم التمويلات التي تقدمها البنوك للقطاعات الاقتصادية.

أولاً: حسب القطاع

يعكس توزيع القروض حسب القطاع توجهات البنوك في تمويل مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، والذي يساعد على تحديد القطاعات الأكثر استفادة من التمويل المصرفي.

الجدول التالي يوضح تصنيف القروض المصرفية حسب كل قطاع.

الجدول رقم 03: تصنيف القروض المصرفية حسب القطاع في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	قروض المصارف/القطاعات
4458.6	4350.7	4144.2	5693.3	5636.6	القروض الموجهة للقطاع العمومي
4440.0	4323.5	4124.8	5778.5	5627.1	المصارف العمومية
4292.1	4175.6	3977.1	5630.9	5478.6	القروض المباشرة
147.9	147.7	147.7	147.7	148.5	شراء السندات
18.6	27.3	19.4	14.8	9.5	المصارف الخاصة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	القروض المباشرة
18.6	27.3	19.4	14.8	9.5	شراء السندات
6236.3	5761.6	5647.9	5386.9	5219.1	القروض الموجهة للقطاع الخاص
4670.3	4330.4	4243.7	4093.6	3918.7	المصارف العمومية
4670.3	4330.4	4243.7	4093.6	3918.7	القروض المباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شراء السندات
1565.9	1431.2	1404.2	1293.3	1300.4	المصارف الخاصة
1565.9	1431.2	1404.2	1293.3	1300.4	القروض المباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شراء السندات
10694.9	10112.3	9792.1	11180.2	10855.6	مجموع القروض
%85.18	%85.58	%85.46	%88.30	%87.93	حصة المصارف العمومية
%14.82	%14.42	%14.54	%11.70	%12.07	حصة المصارف الخاصة

المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 53)

حسب القطاع القانوني، بلغ إجمالي القروض الممنوحة للقطاع العام من قبل القطاع المصرفي والذي يمثل 41.67% من إجمالي القروض 4458.2 مليار دينار نهاية السنة 2023 مقارنة ب 4350.1 مليار دينار نهاية السنة 2022، بزيادة قدرها 2.5% مقارنة بـ 5% السنة الماضية، كما في السنوات السابقة، غالبية التمويل في هذا القطاع كان من البنوك العمومية 99.4% والذي بلغ 4440 مليار دينار في سنة 2023 مقارنة بـ 4323.5 مليار دينار في 2022 بزيادة قدرها 2.7% انخفضت القروض الممنوحة للقطاع العام قبل البنوك الخاصة بنسبة 31.6% نهاية السنة 2023 مقارنة بسنة 2022 الذي سجلت فيه نموا ملحوظا قدر بـ 40.2% لتنتقل بذلك من 27.3 مليار دينار نهاية سنة 2022 إلى 18.6 مليار دينار نهاية سنة 2023. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 52، 53)

أما فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للقطاع الخاص، فقد ارتفع إجماليها بشكل ملحوظ بنسبة 8.2% في نهاية 2023، ليقف بذلك النمو المسجل في العام السابق حيث بلغت 6236 مليار دينار مقارنة ب 5766 مليار دينار في نهاية 2022 لتصل حصتها من إجمالي القروض إلى 58.31% مع نهاية سنة 2023، على مستوى هذا القطاع خصت هذه الزيادة بشكل كبير الشركات الخاصة التي سجلت نموا بنسبة 7.7% نهاية سنة 2023 مقارنة ب 0.4% فقط في نهاية سنة 2023، أكثر من الأسر التي بلغت نسبة نموها 10.4% مقارنة ب 9.4% في السابق وبلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك العمومية 4670.3 مليار دينار مع نهاية سنة 2023 مقارنة 4330.4 مليار دينار نهاية سنة 2022، وهو ما يمثل نموا ملحوظا بنسبة 7.9% (+ 2.0% مسجلة في العام السابق) وتُعزى هذه الزيادة بشكل كبير إلى استئناف نمو القروض الممنوحة للشركات الخاصة والتي بلغت 7.1%، على عكس القروض الممنوحة. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 53)

يدل هذا على أن الدولة تشجع المشاريع والمبادرات الخاصة وأن القطاع الخاص ينظر إليه كمجال مربح وأقل مخاطرة من القطاع العام والسياسات الاقتصادية تميل إلى تقوية دور القطاع الخاص بدلا من الاعتماد على الدولة وأيضا ضعف قدرة القطاع العام على السداد.

فيما يخص جاري التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل البنوك الخاصة فقد بلغت نهاية العام 2023 ما قيمته 1565.9 مليار دينار، مقارنة ب 1431.2 مليار دينار نهاية سنة 2022 وتسارع معدل نموها بشكل ملحوظ جدا، حيث ارتفعت من 1.9% نهاية سنة 2022 إلى 9.4% مع نهاية عام 2023 ومع ذلك تظل حصتها في تمويل القطاع الخاص أقل بكثير 25.1% من حصة البنوك العمومية 74.9%، إن تمويل معظم هذه القروض يتم من طرف البنوك العمومية لتبلغ حصتها 74.94% من إجمالي القروض، بينما تمثل حصة البنوك الخاصة 25.27% فقط. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 54)

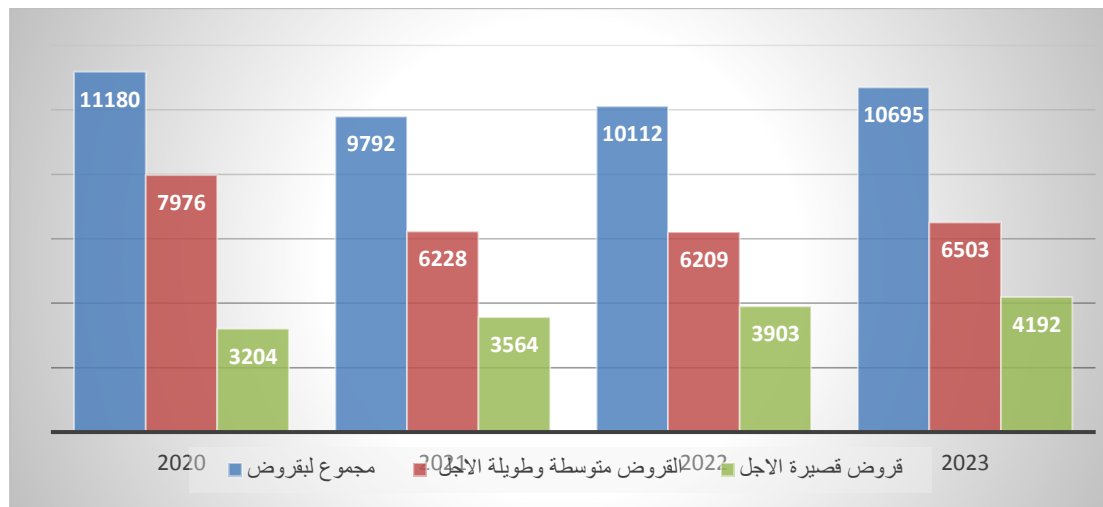
قد يعود هذا التفاوت أن البنوك العمومية تركز تمويلاتها بشكل كبير على مؤسسات أو مشاريع تابعة للدولة وأن القطاع الخاص لا يزال يعاني من صعوبات للوصول إلى التمويل وذلك من خلال نقص في الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات الخاصة، ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بالمشاريع الخاصة أو ضعف ثقة البنوك في قدرة المؤسسات الخاصة على السداد وهذا يعكس أن الاقتصاد لا يزال يعتمد بشكل كبير على الدولة كممول ومخطط مع وجود حاجة كبيرة إلى تشجيع البنوك على تمويل القطاع الخاص.

ثانيا: حسب تاريخ الاستحقاق

يساعد تصنيف القروض حسب تاريخ الاستحقاق في التعرف على مدى تركيز البنوك على التمويل قصير أو طويل الأجل، بما يعكس استراتيجياتها الائتمانية.

والرسم البياني يوضح القروض المصرفية حسب تاريخ الاستحقاق.

الرسم البياني رقم 03: القروض المصرفية حسب أجال الاستحقاق في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 54)

أما بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل، فبعد أن انخفض بشكل طفيف بنسبة 1.3% في نهاية سنة 2022 لتصل إلى 6209.2 مليار دينار، ارتفعت مرة أخرى إلى 6502.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023، وهو ما يمثل نموا بنسبة 4.7% وتعزى هذه الزيادة بالكامل إلى ارتفاع القروض طويلة الأجل بنسبة 6.6% تزامنا بانخفاض القروض متوسطة الأجل بنسبة 1.3% وتجدر الإشارة إلى أن البنوك العمومية تضمن جميع هذه القروض تقريبا بنسبة 97.79% نهاية سنة 2023، مقارنة بـ 8.21% فقط للبنوك الخاصة. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 55)

في الأخير يظهر هيكل القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة، من قبل البنوك نهاية سنة 2023، هيمنة القروض طويلة الأجل التي بلغت حصتها 77.69% (76.33% في نهاية سنة 2022) مقارنة بـ 23.02% للقروض متوسطة الأجل (23.67% في نهاية سنة 2022). (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 55)

يعود ذلك إلى ضمان البنوك العمومية لجميع أنواع القروض والدولة هي الفاعل الرئيسي في تمويل الاقتصاد الوطني سواء في المشاريع الاستثمارية الكبرى قروض طويلة الأجل أو القروض قصيرة الأجل وغياب البنوك الخاصة عن تمويل القروض بسبب محدودية المنافسة داخل القطاع المصرفي، تركيز البنوك الخاصة على العمليات المالية مثل الخدمات البنكية وليس الإقراض وتخوف البنوك الخاصة من المخاطر المرتبطة بالإقراض طويل الأجل.

المطلب الثاني: ملاءة وسيولة القطاع المصرفي الجزائري

تعكس ملاءة وسيولة القطاع المصرفي مدى قدرته على مواجهة المخاطر والوفاء بالتزاماته المالية، حيث تشير الملاءة إلى قوة البنك في تغطية الخسائر، أما السيولة فهي تعبر عن توفر الأموال السائلة لتلبية الودائع وتمويل الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: ملاءة القطاع المصرفي

ملاءة القطاع المصرفي تعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته، ومدى قوة رؤوس أمواله في مواجهة المخاطر المحتملة. الجدول التالي يبين مؤشرات ملاءة المصارف.

الجدول رقم 04: مؤشرات ملاءة المصارف في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	
			البنوك العمومية		
%23,68	%22,04	%22,21	%18,95	%17,81	نسبة الملاءة الكلية
%19,47	%17,56	%17,60	%14,58	%13,47	نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)
			البنوك الخاصة		
%19,03	%19,33	%19,06	%20,29	%18,90	نسبة الملاءة الكلية
%17,93	%18,52	%18,24	%19,46	%18,17	نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)
			القطاع المصرفي		
%22,76	%21,53	%21,60	%19,17	%17,99	نسبة الملاءة الكلية
%19,17	%17,74	%17,72	%15,38	%14,26	نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1)

المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 59)

خلال فترة الأزمة الصحية، تم تخفيف بعض القواعد الاحترازية اعتبارا من سنة 2020، لاسيما تلك المتعلقة بالأمان حيث قرر بنك الجزائر إعفاء المصارف والمؤسسات المالية من تشكيلها، وهذا القرار تم تمديده إلى مارس 2022 بموجب الأمر رقم 12-2021 المؤرخ في ديسمبر 2021 المعدل والمتمم للأمر رقم 05-2020 المؤرخ في أبريل 2020 والمتعلق بالتدابير الاستثنائية لتخفيف بعض الاحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. (الله و نموشي، 2024/2023، صفحة 63)

سمحت تدابير التخفيف التي تم اتخاذها خلال فترة كوفيد 19 والتي انتهت في 31 مارس 2022 للمصارف بزيادة أنشطتها نسبيا، مع الحفاظ على معدلات كفاية رأس المال في مستويات أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب، كما سجلت الملاءة الكلية القاعدية لرأس المال المؤشران الرئيسيان لمستويات كفاية رأس المال، نهاية سنة 2023 نسبتا 23.68% و 19.47% على التوالي. (الله و نموشي، 2024/2023، صفحة 64)

تظل هذه المستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب ومستقرة مقارنة بالسنة السابقة، كما انتقلت نسبة الملاءة الكلية للمصارف العمومية من 17.81% في نهاية عام 2019 إلى 23.68% في نهاية عام 2023 مسجلة زيادة وهذا يدل على تحسن نسبة الملاءة الكلية للمصارف بشكل خفيف. (الله و نموشي، 2024/2023، صفحة 64)

تجدر الإشارة أنه وخلال الفترة الممتدة بين 2019-2023 شهد القطاع المصرفي تحسنا من حيث الملاءة المالية بعد التدابير الوقائية التي اتخذتها السلطة النقدية بالإضافة إلى برنامج التمويل الخاص، هذا البرنامج الذي لايزال له تأثير إيجابي على الوضع المالي للقطاع المصرفي بشكل عام والمصارف العمومية بشكل خاص، مما سمح تسجيل فترة من الاستقرار على الرغم من رفع الإجراءات الوقائية الموضوعية لاستيعاب آثار الأزمة.

وهذا يشير إلى أن الملاءة الكلية للمصارف في تحسن طفيف وهذا قد يعود إلى ارتفاع نسبة القروض غير المسددة (المتعثرة) أو ضعف رأس مال البنوك وأيضا الاعتماد المفرط على التمويل قصير الأجل.

ثانيا: سيولة القطاع المصرفي

تشير سيولة القطاع المصرفي إلى قدرته على تغطية التزاماته قصيرة الأجل، وتعكس مدى توفر الأصول القابلة للتحويل إلى نقد دون خسائر.

الجدول التالي يوضح نسبة الأصول السائلة للبنوك.

الجدول رقم 05: نسبة الأصول السائلة للبنوك في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	
					البنوك العمومية
%40.88	%40.54	%35.93	%10.34	%14.21	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
%128.23	%115.57	%110.16	%31.54	%42.24	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الاجل
					البنوك الخاصة
%36.79	%37.88	%36.29	%30.29	%27.31	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
%71.22	%73.80	%68.90	%59.46	%52.45	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الاجل
					القطاع المصرفي
%40.37	%40.22	%35.98	%13.11	%15.97	الأصول السائلة/ إجمالي الأصول
%117.56	%108.53	%102.06	%37.14	%44.23	الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الاجل

المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 61)

نلاحظ زيادة في إجمالي الأصول السائلة بنسبة 6.6% يشير إلى نمو قدرة المصارف على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وهو مؤشر إيجابي على السيولة، كما هناك ارتفاع في سندات الحكومة المركزية بنسبة 5.2% يوضح أن جزءا كبيرا من هذه الزيادة في الأصول السائلة يعود إلى نمو الاستثمار في السندات الحكومية، التي تعد من أكثر الأدوات المالية أمانا وسيولة، السندات تمثل أكثر من 47% من الأصول السائلة في السندات الحكومية، وهذا يعكس سياسة تحفظية في إدارة السيولة. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 61)

تجدر الإشارة إلى التحسن في مستوى التغطية خلال الفترة الممتدة من 2019-2023 التي تعتمد على تعزيز الأصول السائلة والخصوم مما يعزز على مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، أما بالنسبة للأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نلاحظ استقرار في حدود 40.4% سنة 2023 وذلك إثر ارتفاع إجمالي الأصول بنفس وتيرة الأصول السائلة، ونلاحظ أن البنوك الخاصة عكس البنوك العمومية سجلت تراجعاً طفيفاً من حيث

تغطية الخصوم قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة، ذلك بنسبة 71.2% في نهاية سنة 2023 مقابل 73.8% وفي نهاية سنة 2022، وهذا الانخفاض في نسبة الأصول السائلة إلى خصوم قصيرة الأجل للبنوك الخاصة هي نتيجة الزيادة الأسرع في الخصوم قصيرة الأجل وهذا التراجع في تغطية الخصوم قصيرة الأجل بالأصول السائلة لدى البنوك الخاصة يعكس الهشاشة في إدارتها المالية مقارنة بالبنوك العمومية. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 61)

المطلب الثالث: القروض المتعثرة ومردودية المصارف

تشكل القروض المتعثرة مؤشرا على جودة محفظة القروض لدى البنوك، إذ تعكس نسبة المخاطر في تحصيل الديون، في حين تعبر مردودية المصارف عن قدرتها على تحقيق الأرباح.

أولاً: القروض المتعثرة

تعكس القروض المتعثرة مدى قدرة المقترضين على السداد وتأثير ذلك على استقرار النظام المصرفي. والجدول التالي يوضح نسب القروض المتعثرة.

الجدول رقم 06: نسب القروض المتعثرة في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	
					البنوك العمومية
62.37%	65.64%	67.42%	69.20%	60.75%	القروض المتعثرة صافية من المؤنات رأس المال الخاص القانوني
22.09%	21.35%	21.06%	17.17%	15.60%	معدل القروض المتعثرة
11.39%	10.96%	11.05%	9.74%	8.44%	معدل القروض المتعثرة صافية من المؤنات/ إجمالي القروض
48.44%	48.65%	47.53%	44.85%	45.88%	معدل المؤنات المخصصة للقروض المتعثرة
					البنوك الخاصة
11.36%	10.46%	13.25%	13.97%	14.56%	القروض المتعثرة صافية من المؤنات/ رأس المال الخاص القانوني
8.84%	9.11%	9.63%	9.66%	8.19%	معدل القروض المتعثرة
2.72%	2.58%	3.16%	3.36%	3.39%	معدل القروض المتعثرة صافية من المؤنات/ إجمالي القروض
69.26%	71.69%	67.14%	65.24%	58.69%	معدل المؤنات المخصصة للقروض المتعثرة

القطاع المصرفي					
القروض المتعثرة صافية من المؤنات/رأس المال الخاص القانوني	52.57%	59.56%	58.15%	56.24%	53.94%
معدل القروض المتعثرة	14.76%	16.36%	19.64%	19.86%	20.35%
معدل القروض المتعثرة صافية من المؤنات/ اجمالي القروض	7.87%	8.81%	10.07%	9.94%	10.25%
معدل المؤنات المخصصة للقروض المتعثرة	46.69%	46.14%	48.73%	49.94%	49.63%

المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك العمومية خلال فترة 2019 إلى 2023:

القروض المتعثرة صافية من المؤنات/ رأس المال الخاص القانوني سجلت نسبة مرتفعة نسبيا وصلت إلى 69.20% في سنة 2020، ثم بدأت في الانخفاض إلى 62.37% في سنة 2023، مما يدل على تحسن في قدرة البنوك العمومية على تغطية القروض المتعثرة، أما معدل القروض المتعثرة شهد استقرارا نسبيا بين سنة 2019 بنسبة 15.60% وسنة 2023 بنسبة 22.09% مع ارتفاع ملحوظ سنة 2020 وبقي في الارتفاع. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

نسبة القروض المتعثرة الصافية من مخصصات إجمالي القروض شهد ارتفاعا من 8.44% في سنة 2019 إلى 11.39% في سنة 2023، مما يعكس ارتفاع نسبي في القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات، كما أن معدل المؤنات المخصصة للقروض المتعثرة حافظ على استقراره طيلة السنوات الخمس بنسبة 48% تقريبا. بالاعتماد على (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

أما البنوك الخاصة خلال الفترة من 2019 إلى 2023 نلاحظ:

القروض المتعثرة صافية من المؤنات/ رأس المال الخاص القانوني سجلت انخفاضا بنسبة 14.56% في سنة 2019 إلى 11.36% في سنة 2023 مما يدل على تحسن في تغطية المخصصات للقروض المتعثرة، ومعدل القروض المتعثرة مستقر نسبيا حيث تتراوح نسبه بين 8.19% و 8.84% خلال السنوات الخمس، أما معدل القروض المتعثرة من إجمالي القروض شهدت انخفاضا من 3.39% في سنة 2019 إلى 2.72% في سنة 2023، كما شهد معدل المخصصات المخصصة للقروض المتعثرة ارتفاعا من 58.69% في سنة 2019 إلى 69.26% في سنة 2023 ما يعكس تحسن إدارة المخاطر. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

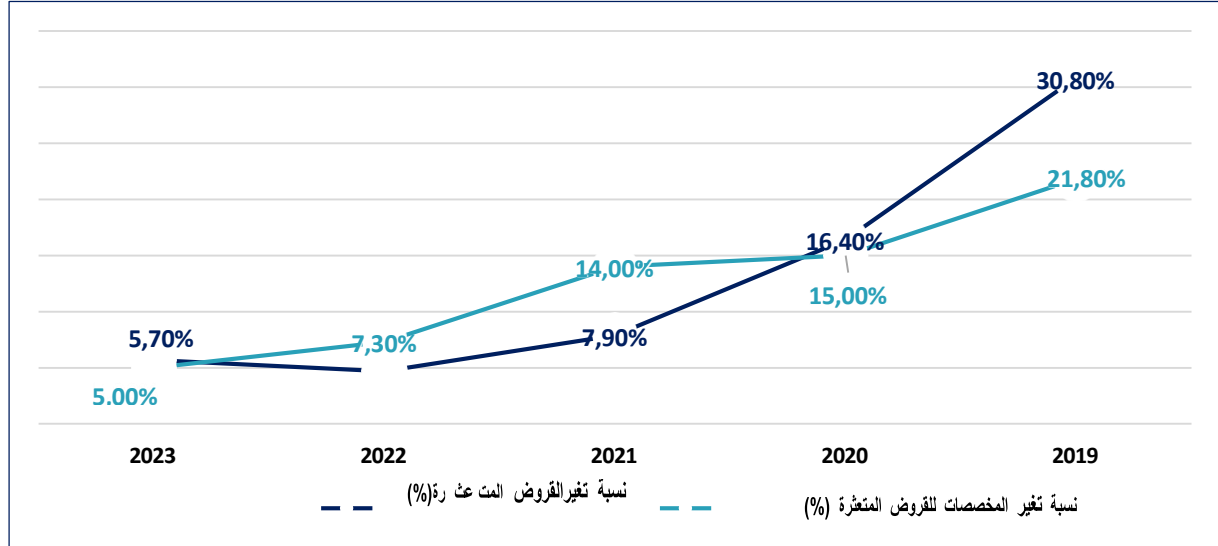
نلاحظ من خلال القطاع المصرفي أن القروض المتعثرة صافية من المؤنات /رأس المال الخاص القانوني بقيت النسبة قريبة من 52.57% مع انخفاض طفيف سنة 2023 بنسبة 53.94%، كما أن معدل القروض المتعثرة تتراوح نسبه بين 14.76% و 20.35% خلال الفترة، مع ارتفاع طفيف سنة 2023، ومعدل القروض المتعثرة من المؤنات من إجمالي القروض ارتفعت قليلا من 7.87% في سنة 2019 إلى 10.25% في سنة 2023، أما معدل المؤنات المخصصة للقروض المتعثرة شهد تحسنا كبيرا من نسبة 46.69% سنة 2019 إلى نسبة 49.63% سنة 2023. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

من خلال الأرقام سابقة الذكر نلاحظ أن البنوك الخاصة أكثر اهتماما بجودة محفظتها مقارنة بالبنوك

العمومية

الرسم البياني التالي يبين تطور تغيرات القروض المتعثرة ومخصصاتها.

الرسم البياني رقم 04: تطور تغيرات القروض المتعثرة ومخصصاتها في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

نلاحظ من خلال المنحنى خلال الفترة من 2019 إلى 2023 أن:

نسبة تغير القروض المتعثرة في سنة 2019 كانت أعلى نسبة مسجلة مقدرة بـ 30.80% مما يشير إلى زيادة ملحوظة في حجم القروض المتعثرة سنة 2020 انخفاض قوي إلى 16.40% مما أدى إلى تدخلات تنظيمية وفي سنة 2021 سجل تراجع إضافي إلى 7.90% وفي سنة 2022 انخفاض جديد إلى 4.70% ثم عاد للارتفاع بنسبة 5.70% وفي سنة 2023 قد تعكس ضغوط اقتصادية جديدة، أما نسبة تغير المخصصات للقروض المتعثرة سنة 2019 بلغت 21.80% أقل من نسبة التغير في القروض المتعثرة مما يدل على فجوة في التغطية أما سنة 2020 انخفض إلى نسبة 15.00% واستمر في الانخفاض في السنوات 2021 و2022 ثم عاد للارتفاع في سنة 2023 إلى 5%. (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

يعكس هذا تحسنا نسبيا في قدرة المقترضين على السداد أو فعالية أكبر في تدبير المخاطر من طرف البنوك وهذا التراجع قد يكون ناتجا عن تشديد شروط منح القروض أو تحسينات في آليات المتابعة والتحصيل أو التحسين النسبي في الوضع الاقتصادي بعد جائحة كوفيد19.

ثانيا: مردودية المصارف

تعد مردودية المصارف مقياسا هاما لمدى كفاءة نشاطها وقدرتها على تحقيق الأرباح، ما يعكس فعالية إدارتها واستدامة أدائها المالي. والجدول التالي يبين ربحية البنوك.

الجدول رقم 07: مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	
					البنوك العمومية
%15.52	%11.97	%13.47	%10.78	%12.31	العائد على رأس المال ROE
%18.21	%16.05	%18.82	%21.85	%24.66	العائد على رأس المال قبل المؤنات
140.01%	%131.49	%137.10	%128.19	%130.09	نسبة تغطية التكاليف بالنتائج
%1.28	%1.14	%1.53	%1.23	%1.26	العائد على الأصول ROA
%2.33	%2.29	%3.02	%3.33	%3.39	الهامش المصرفي
					البنوك الخاصة
%20.07	%20.11	%18.29	%16.34	%22.51	العائد على رأس المال ROE
%20.61	%20.29	%20.70	%22.05	%30.49	العائد على رأس المال قبل المؤنات
%159.92	%167.61	%164.17	%146.43	%156.49	نسبة تغطية التكاليف بالنتائج
%2.93	%3.06	%2.90	%2.73	%3.16	العائد على الأصول ROA
%5.46	%5.37	%5.58	%6.16	%6.85	الهامش المصرفي
					القطاع المصرفي
%15.59	%13.47	%14.35	%11.80	%14.08	العائد على رأس المال ROE
%18.67	%16.83	%19.16	%21.89	%25.67	العائد على رأس المال قبل المؤنات
%143.60	%137.06	%141.28	%131.34	%134.61	نسبة تغطية التكاليف بالنتائج
%1.49	%1.38	%1.72	%1.43	%1.51	العائد على الأصول ROA
%2.72	%2.67	%3.37	%3.70	%3.85	الهامش المصرفي

المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 65)

نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك العمومية خلال الفترة من 2019 إلى 2023:

سجل العائد على رأس المال ROE تحسنا واضحا بنسبة 12.31% سنة 2019 إلى نسبة 15.52% سنة 2023 ما يعكس كفاءة أعلى تحقيق العوائد على حقوق الملكية، العائد على رأس المال قبل الموازنات تحسن طفيف من 24.66 % سنة 2019 إلى 18.21% سنة 2023 رغم تراجع سنة 2022. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

نسبة تغطية التكاليف بالنتائج تحسن من 130.09% سنة 2019 إلى 140.01% سنة 2023 ما يشير إلى كفاءة أعلى في تغطية التكاليف، أما العائد على الأصول ROA ارتفع تدريجيا من 1.23% سنة 2019 إلى 1.28% سنة 2023 وهو مؤشر إيجابي عن استخدام الأصول لتحقيق الربحية، الهامش المصرفي تراجع من 3.39% سنة 2019 إلى 2.33% سنة 2023 ما قد يشير إلى ضغوط على هامش الربح. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

أما البنوك الخاصة خلال فترة 2019 إلى 2023:

العائد على رأس المال ROE بلغت ذروته سنة 2022، 20.11% لكنه تراجع سنة 2023 ما يزال مرتفعا مقارنة بسنة 2019، العائد على رأس المال قبل المؤونات مستقر تقريبا حول نسب 20 و 21% طوال الفترة ما يدل على الاستقرار في الأداء التشغيلي، نسبة تغطية التكاليف بالنتائج شهد ارتفاعا من 156.49% سنة 2019 إلى 159.92% سنة 2023 ما يعكس كفاءة ربحية تشغيلية جيدة، كما أن العائد على الأصول ROA سجل انخفاضا تدريجيا من نسبة 3.16% سنة 2019 إلى نسبة 2.93% سنة 2023، والهامش المصرفي شهد تذبذبا في نسبه انخفض من 6.85% سنة 2019 إلى نسبة 5.46% سنة 2023. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

القطاع المصرفي خلال الفترة 2019 إلى 2023:

العائد على رأس المال ROE ارتفع من نسبة 14.08% سنة 2019 إلى نسبة 15.59% سنة 2023، ما يشير إلى أداء عام جيد للقطاع، أما العائد على رأس المال قبل المؤونات سجل انخفاضا تدريجيا من نسبة 25.67% إلى نسبة 18.67% سنة 2023. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

نلاحظ أن نسبة تغطية التكاليف بالنتائج أن هناك ارتفاعا في نسبه حيث ارتفع من 134.61% سنة 2019 إلى نسبة 143.60%، والعائد على الأصول ROA ارتفع تدريجيا من نسبة 1.51% سنة 2019 إلى نسبة 1.71% سنة 2021 ثم انخفض إلى نسبة 1.49% سنة 2023، الهامش المصرفي سجل استقرارا نسبيا خلال السنوات الثلاث 2019 و 2020 و 2021 ثم بدأ بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت نسبته 2.72% سنة 2023. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 63)

نستنتج أن مصارف القطاع العام والقطاع الخاص شهدت تحسنا أو استقرارا في مردوديتها خلال الفترة 2019-2023، بينما المصارف الإسلامية واجهت تراجعاً كبيراً في كل من العائد على رأس المال والعائد على الأصول وقد يعود هذا إلى تراجع في كفاءة توظيف الموارد وتحقيق الأرباح وأن المصارف التقليدية كانت أكثر قدرة على التكيف وتحقيق أداء مستقر مقارنة بالمصارف الإسلامية خلال الفترة 2019-2023.

المبحث الثالث: هيكل الموارد في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر

تعد دراسة هيكل الموارد في البنوك العمومية والبنوك الخاصة أساسية لفهم طبيعة عمل النظام المصرفي الجزائري، إذ تعكس قدرة البنوك على تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر

يعكس تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف مدى ثقة العملاء في النظام المصرفي وقدرته على تعبئة المدخرات، وهو عنصر أساسي في تمويل الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي.

والجدول التالي يوضح تطور الموارد المجمعة لدى المصارف.

الجدول رقم 08: تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	طبيعة الودائع
6 134,5	6 216,7	5 216,3	4 159,1	4 313,0	أ) الودائع تحت الطلب
4 945,9	5 104,8	4 152,2	3 270,4	3 456,3	المصارف العمومية
1 188,6	1 111,9	1 064,1	888,7	856,8	المصارف الخاصة
8 012,0	7 584,9	6 463,2	5 757,8	5 531,4	ب) الودائع لأجل
7 258,4	6 855,4	5 775,3	5 150,6	4 986,0	المصارف العمومية
788,8	917,5	800,7	707,8	576,5	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
753,6	729,6	687,9	607,3	545,5	المصارف الخاصة
103,7	97,6	145,4	137,1	112,7	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
770,5	728,8	805,4	839,1	795,0	ج) الودائع كضمان*
607,8	609,4	635,5	690,6	635,2	المصارف العمومية
9,5	4,6	6,4	1,6	5,6	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
162,7	119,4	170,0	148,5	159,9	المصارف الخاصة
5,1	2,0	4,6	9,6	14,5	بما فيها الودائع بالعملة الصعبة
14 917,0	14 530,4	12 484,9	10 756,0	10 639,5	د) مجموع الودائع المجمعة
85,89%	86,51%	84,61%	84,71%	85,32%	حصة المصارف العمومية
14,11%	13,49%	15,39%	15,29%	14,68%	حصة المصارف الخاصة

المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 48)

في نهاية سنة 2023 سجل نشاط تحصيل الموارد من قبل المصارف الجزائرية نموا بنسبة 2.7%، وهي وتيرة نمو أقل مقارنة بتلك المسجلة خلال السنوات السابقة، لاسيما 2019، وهذا يعكس تباطؤا في قدرة الجهاز المصرفي الجزائري على تعبئة الموارد المالية، انتقلت الموارد المجمعة من طرف المصارف من 10639.5 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2019 إلى 14917.0 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2023، أي بزيادة إجمالية تقدر بـ 4277.5 مليار دينار جزائري خلال فترة خمس سنوات، كما يمثل نموا عاما بنسبة تفوق 40% ومع ذلك، فإن معدل النمو السنوي لهذه الموارد عرف تباطؤا ملحوظا، خصوصا سنتي 2022 و2023، حيث كانت معدلات التحصيل أقل من السنوات التي سبقتها. (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 48)

يبين توزيع الموارد المجمعة من طرف المصارف الجزائرية نهاية سنة 2023 أن الودائع لأجل تظل الفئة المهيمنة ضمن مكونات الودائع البنكية، حيث استحوذت على حصة معتبرة بلغت 53.7% من إجمالي الموارد، ما يعادل حوالي 8012.5 مليار دينار جزائري. هذا يعكس توجهها إيجابيا نحو تعزيز الطابع طويل الأجل للتمويلات البنكية، بما يتيح للبنوك هامش تحرك أوسع في تمويل المشاريع الكبرى، نظرا لما توفره هذه الودائع من استقرار نسبي في السيولة، في المقابل بلغت الودائع تحت الطلب حوالي 6134.5 مليار دينار أي ما يمثل نسبة تقارب 41.1% من إجمالي الموارد بينما سجلت ودائع الضمانات والالتزامات بالتوقيع نسبة 5.2% بما يعادل 770.5 مليار دينار، مقارنة مع السنوات السابقة نلاحظ أن نسبة الودائع لأجل عرفت تحسنا طفيفا حيث كانت تمثل 52.2% في حين تراجعت حصة الودائع تحت الطلب 42.8%. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 48)

هذا ما يشير إلى تحول نسبي بين سلوك المودعين لصالح الودائع ذات الطابع طويل الأجل وهي ظاهرة إيجابية من منظور الاستقرار البنكي، وأن هذا التحول النسبي في هيكل الودائع يعكس تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي الجزائري، كما قد يكون ناتجا عن الإجراءات التنظيمية التي اتخذها بنك الجزائر في السنوات الأخيرة لتشجيع الادخار طويل الأجل.

استمرار هيمنة الودائع تحت الطلب بنسبة تفوق 40% يظهر أن جزءا كبيرا من الأموال المودعة تزال تستخدم لأغراض قصيرة الأجل، وهو ما قد يقيد قدرة البنوك على دورها الكامل في تمويل التنمية الاقتصادية.

التركيبية الهيكلية للودائع في سنة 2023 تظهر تحسنا تدريجيا في نوعية الموارد المصرفية غير أن هناك حاجة إلى تعزيز هذا التوجه من خلال تطوير وتوسيع قاعدة الزبائن، إلى جانب تحفيز الادخار المؤسساتي، بما يسمح بتعميق قاعدة التمويل البنكي وتحقيق استدامة أكبر في الموارد.

المطلب الثاني: تصنيف الودائع حسب نوع المصارف والقطاعات المؤسساتية والقانونية

يعد تصنيف الودائع أدوات مهمة لتحليل بنية الادخار في النظام المصرفي، حيث يبرز توزيع السيولة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

أولاً: تطور الودائع حسب نوع المصرف

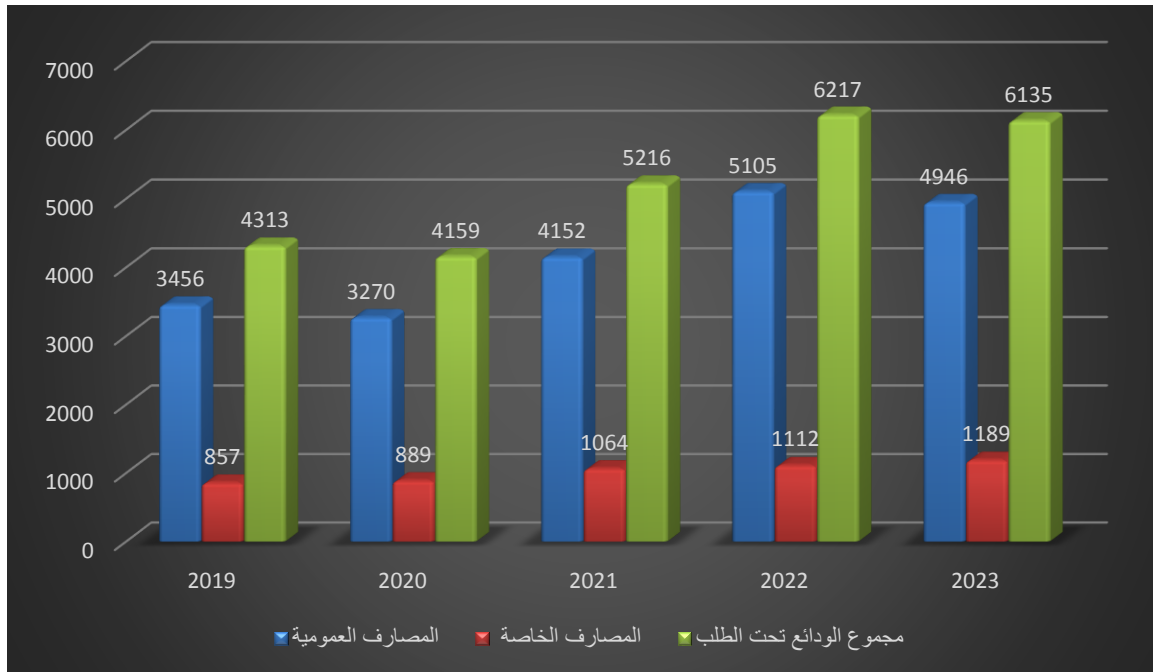
يُظهر تطور الودائع حسب نوع المصرف مدى ثقة العملاء بمختلف المؤسسات المصرفية، كما يعكس دور كل نوع من المصارف في تعبئة الموارد المالية.

1-تطور الودائع تحت الطلب

تطور الودائع تحت الطلب يعكس مدى سيولة الجهاز المصرفي وثقة المودعين، نظرا لإمكانية سحب هذه الودائع في أي وقت دون إشعار مسبق.

والرسم البياني التالي يوضح تطور الودائع تحت الطلب.

الرسم البياني رقم 05: تطور الودائع تحت الطلب في البنوك في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 49)

الودائع تحت الطلب المحصلة من قبل المصارف العامة ضمت مبلغا إجماليا قدره 4945.9 مليار دينار في نهاية سنة 2023، مقابل 3456 مليار دينار في نهاية سنة 2019 وهذا يدل على زيادة الودائع تحت الطلب بنسبة خفيفة خلال السنوات الخمس، أما فيما يتعلق بالودائع تحت الطلب المجمعة في المصارف الخاصة فإن اتجاهها تصاعدي حيث أنها سجلت في نهاية سنة 2019، 857 مليار دينار، أما في نهاية سنة 2023 سجلت 1189 مليار دينار. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 49)

المصارف العامة تستحوذ على نسبة كبيرة جدا من الودائع تحت الطلب وهذا قد يعود إلى ضعف تسويق المصارف الخاصة أما المصارف العمومية تكون مملوكة للدولة أو مدعومة منها وتمتلك شبكة فروع أوسع ولها وجود طويل في السوق، مجموع الودائع تحت الطلب المجمعة في المصارف ككل أيضا سجل نمو تصاعدي خلال الفترة الممتدة من 2019-2023 وذلك بتجميع 4313 مليار دينار في نهاية سنة 2019، مما يقابله 6135 مليار دينار أي حقق زيادة قدرها 1822 خلال السنوات الخمس وهي زيادة خفيفة مقارنة مع عدد السنوات. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 49)

يشير هذا إلى تحسن طفيف في ثقة الأفراد والمؤسسات في الجهاز المصرفي قد يعود هذا إلى أن العديد من الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود خارج البنوك وهذا ما يعرف بغياب الثقافة البنكية أو ضعف الثقة في

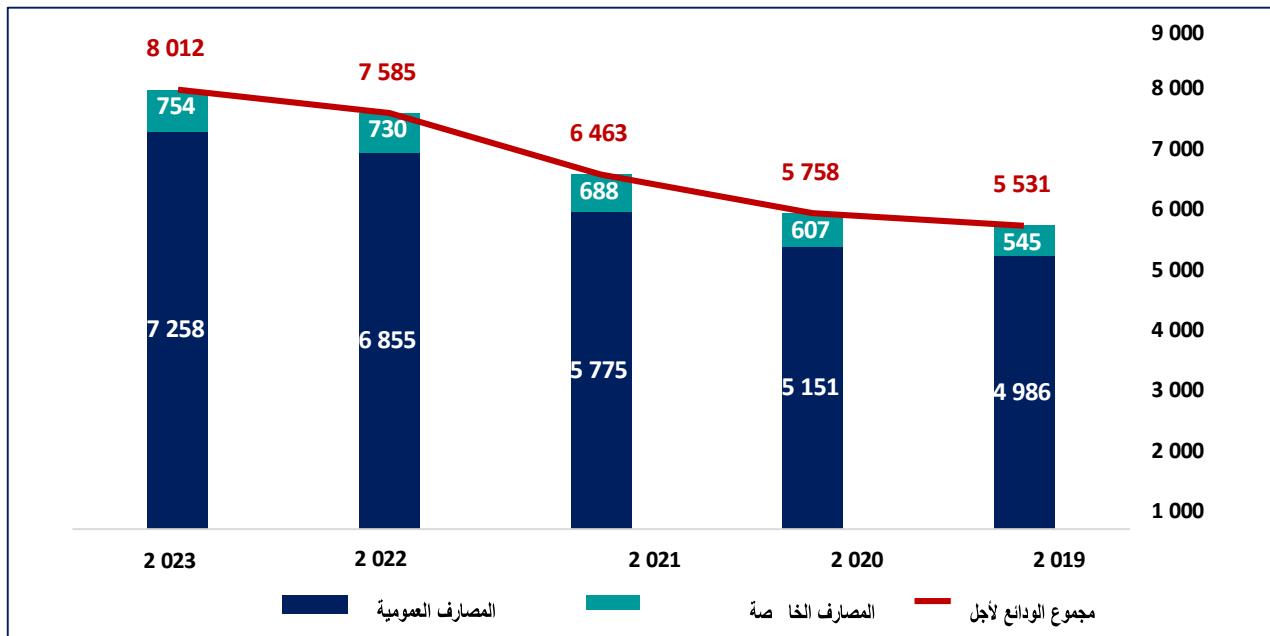
البنوك وأيضا ضعف تعميم الشمول المالي والاعتماد الكبير على المعاملات النقدية وأيضا أثر الأزمات الاقتصادية والصحية مثل كوفيد 19.

2- تطور الودائع لأجل

يعكس تطور الودائع لأجل رغبة المودعين في استثمار أموالهم لفترات محددة مما يساهم في تعزيز استقرار السيولة لدى المصارف.

الرسم البياني التالي يوضح تطور الودائع لأجل.

الرسم البياني رقم 06: تطور الودائع لأجل في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 50)

في نهاية سنة 2023، بلغ تحصيل الودائع لأجل من قبل المصارف العمومية 7258.4 مليار دينار وهذا ما يقابله 4986 مليار دينار في نهاية سنة 2019 وهو ما يمثل زيادة قدرها 2272 مليار دينار أي أن حصة إجمالي الودائع لأجل للقطاع المصرفي مرتفع للغاية سنة 2023، أما إجمالي الودائع لأجل المجمعة من طرف المصارف الخاصة في نهاية سنة 2019 بلغت 545 مليار دينار، مقابل 754 مليار دينار في نهاية سنة 2023 وهو ما يمثل زيادة قدرها 209 مليار دينار وهي زيادة خفيفة مقارنة بخمس سنوات، بلغ تحصيل الودائع لأجل في نهاية سنة 2019 حصة قدرها 5531 مليار دينار، حيث أنه في نهاية سنة 2023 قدرت حصة بـ 8012 مليار دينار أي زيادة تقدر بـ 2481 مليار دينار. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 50)

نستنتج أن المصارف العمومية أيضا استحوذت على الحصة الأكبر من زيادة تحصيل الودائع لأجل خلال الفترة 2019-2023 ويظهر ذلك تفوقا واضحا للمصارف العامة في جذب هذا الادخار وهذا يعكس ضعف المصارف الخاصة في استقطاب الودائع لأجل وهذا قد يعود إلى ارتفاع مستوى الثقة في المصارف العمومية لارتباطها بالدولة والانتشار الواسع للمصارف العمومية وضعف التسويق البنكي في المصارف الخاصة.

ثانيا: تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية

يبين تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية مساهمة كل قطاع في تعبئة الموارد المالية ويعكس طبيعة العلاقة بين هذه القطاعات والجهاز المصرفي.

الجدول التالي يوضح تطور الودائع في المصارف حسب القطاعات المؤسساتية.

الجدول رقم 09: تطور الودائع حسب القطاعات المؤسسية في الجزائر

الودائع حسب القطاع	2 019	2 020	2 021	2 022	2 023
(أ) الودائع تحت الطلب	4 313,0	4 159,1	5 216,3	6 216,7	6 134,5
المؤسسات والهيئات العمومية أخرى	2 035,9	1 674,0	2 426,7	3 042,7	2 879,8
المؤسسات الخاصة	1 266,6	1 408,1	1 545,1	1 797,4	1 888,6
الأسر والجمعيات	562,1	620,1	671,0	763,1	882,8
آخرون *	448,4	456,9	573,5	613,5	483,2
(ب) الودائع لأجل	5 531,4	5 757,8	6 463,2	7 584,9	8 012,0
المؤسسات والهيئات العمومية أخرى	1 639,2	1 516,8	1 762,7	2 420,6	2 568,3
المؤسسات الخاصة	491,2	608,2	762,4	910,7	712,6
الأسر والجمعيات	3 369,5	3 595,5	3 890,7	4 189,3	4 669,5
آخرون *	31,5	37,3	47,4	64,4	61,7
(ج) الودائع كضمان **	795,0	839,1	805,4	728,8	770,5
(د) إجمالي الودائع المجوعة	10 639,5	10 756,0	12 484,9	14 530,4	14 917,0
حصة المصارف العمومية	39,25%	33,86%	37,88%	41,63%	40,06%
حصة المصارف الخاصة	60,75%	66,14%	62,12%	58,37%	59,94%

المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 51)

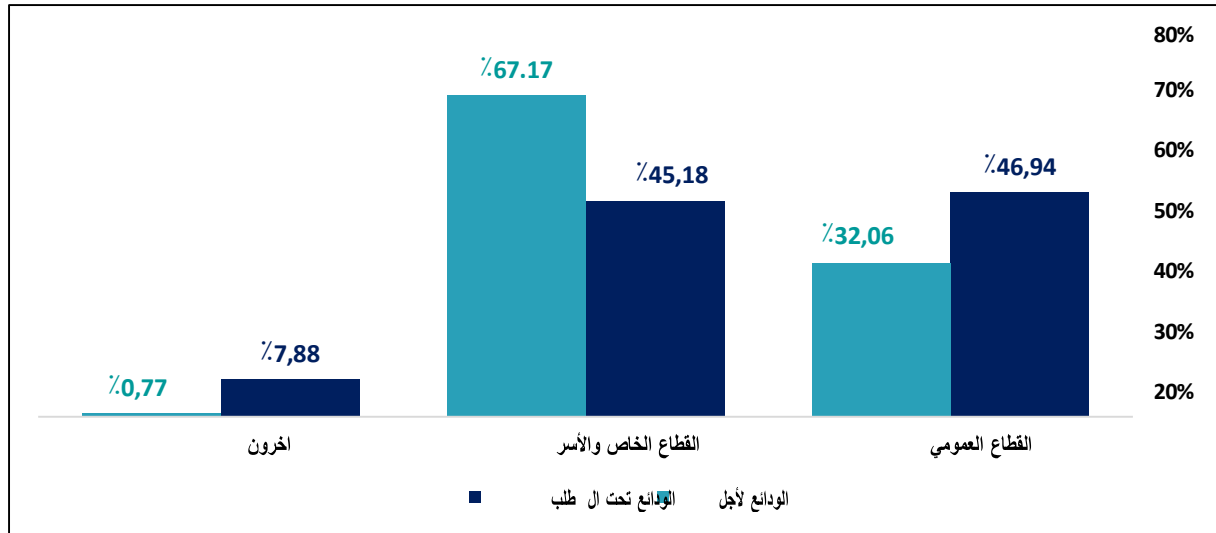
شهد القطاع الحكومي ارتفاعا مستمرا من 2019 إلى 2022، لكن في سنة 2023 استقر تقريبا. القطاع العائلي كان في ارتفاع ملحوظ حتى 2021، ثم انخفض بشكل تدريجي حتى وصل لأدنى مستوياته في نهاية سنة 2023، والذي يعكس دعم مباشر أو برامج اجتماعية، بالنسبة للمؤسسات والهيئات العمومية الأخرى هناك زيادة مستمرة على هذا القطاع حيث أن الزيادة الكبرى كانت في 2022 و 2023 كانت الزيادة طفيفة جدا، حصة المصارف العمومية 39,25% نهاية سنة 2019 مما يقابلها 40,06% في نهاية سنة 2023 وهذا يدل على زيادة بنسبة 0,81% أي زيادة كبيرة بما أننا نحاول تشجيع الخوصصة للمصارف العمومية، حصة المصارف الخاصة خلال الفترة الممتدة بين 2019-2023 انخفضت بنسبة 0,81% يعتبر انخفاض طفيف مقارنة مع عدد السنوات الخمس. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 51)

ثالثا: تطور الودائع حسب القطاع القانوني

تطور الودائع حسب القطاع القانوني يمثل توزيع المدخرات بين الأفراد والشركات والمؤسسات، ويساعد على فهم نمط التعاملات المالية داخل الاقتصاد.

الرسم البياني التالي يبين تطور هيكل الودائع حسب القطاع القانوني.

الرسم البياني رقم 07: هيكل الودائع حسب القطاع في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 52)

القطاع الخاص سجل نسبة أعلى من حيث الودائع لأجل حيث أنها سجلت حصة قدرها 67.17% مما يقابلها في القطاع العمومي نسبة 32.06% وهذا ما يدل على تطور الخصوصية في هيكل الودائع، أما بالنسبة للودائع تحت الطلب سجل القطاع الخاص 45.18% نسبة مئوية مما يقابله نسبة 46.94% لدى القطاع العمومي أي أن الودائع تحت الطلب في القطاع العمومي مرتفعة عن القطاع الخاص، أما من الجهة الأخرى تسجل أدنى مستوى للودائع لأجل بنسبة 0.77% أما الودائع تحت الطلب نسبة 7.88%. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 52)

المطلب الثالث: توزيع صافي المنتج المصرفي للبنوك

يعكس توزيع صافي المنتج للبنوك مصادر إيراداتها الرئيسية، سواء من الفوائد أو العمولات. والجدول التالي يوضح توزيع صافي المنتج المصرفي للبنوك.

الجدول رقم 10: توزيع صافي المنتج المصرفي للبنوك في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	
					البنوك العمومية
%100	%100	%100	%100	%100	صافي المنتج المصرفي
%29	%31	%27	%23	%24	المصاريف العامة للاستغلال
%29	%45	%54	%53	%57	مخصصات الإهلاك والمؤونات
%12-	%24-	%30-	%12-	%17-	مؤونات مخصصة لمخاطر القرض
%0	%0	%0	%0	%0	خسائر خارج الاستغلال
%12	%13	%9	%15	9%	الضريبة على الأرباح
%41	%36	%40	%22	%27	هامش الربح
					البنوك الخاصة
%100	%100	%100	%100	%100	صافي المنتج المصرفي
%39	%37	%37	%36	%34	المصاريف العامة للاستغلال
%31	%28	%29	%44	%33	مخصصات الإهلاك والمؤونات
%22-	%22-	%18-	%24-	%12-	مؤونات مخصصة لمخاطر القرض
%0	%0	%0	%0	%0	خسائر خارج الاستغلال
%12	%13	%14	%16	%12	الضريبة على الأرباح
%40	%44	%38	%29	%33	هامش الربح
					القطاع المصرفي
%100	%100	%100	%100	%100	صافي المنتج المصرفي
%32	%32	%29	%26	%26	المصاريف العامة للاستغلال
%30	%41	%48	%51	%51	مخصصات الإهلاك والمؤونات
%14-	%24-	%28-	%15-	%16-	مؤونات مخصصة لمخاطر القرض
%0	%0	%0	%0	%0	خسائر خارج الاستغلال
%12	%13	%11	%15	%10	الضريبة على الأرباح
%41	%38	%39	%23	%29	هامش الربح

المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 70)

نلاحظ من خلال الجدول البنوك العمومية خلال الفترة من 2019 إلى 2023:

المصاريف العامة للاستغلال بقيت ثابتة نسبيا بين 23% و 24% لكنها ارتفعت تدريجيا إلى 29% سنة 2023، أما مخصصات الإهلاك والمؤونات شهدت انخفاضا في نسبها من 57% سنة

2019 إلى 29% سنة 2023، وأن هامش الربح سجل تحسنا من نسبة 27% سنة 2019 إلى نسبة 41% سنة 2023 ما يدل على زيادة في الفعالية والربحية. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 70)

البنوك الخاصة خلال الفترة 2019 إلى 2023:

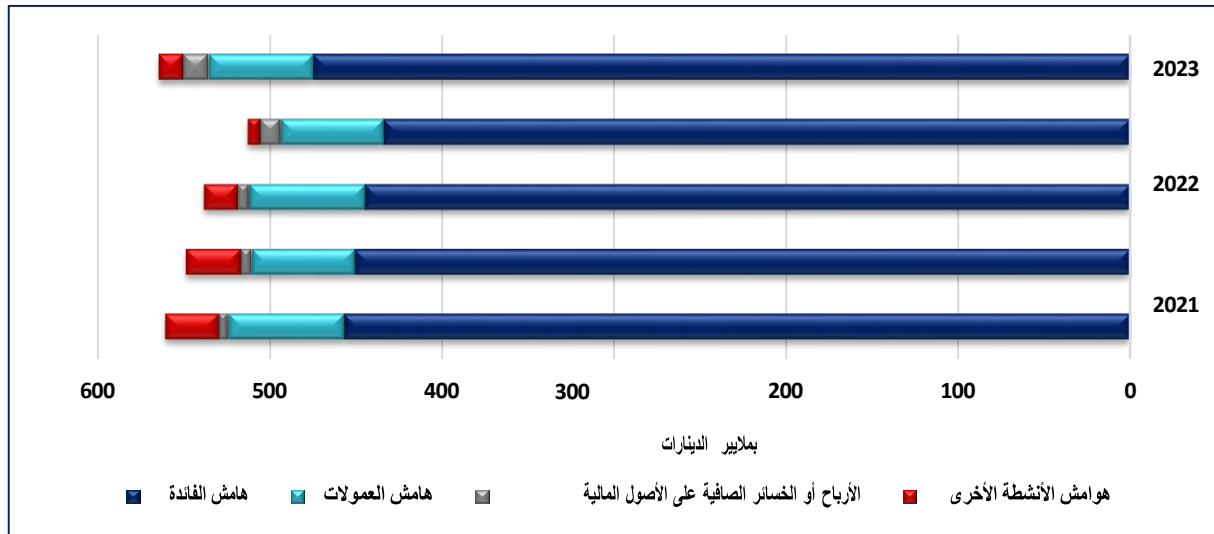
المصاريف الخاصة ارتفعت من نسبة 33% في سنة 2019 إلى نسبة 39% في سنة 2023 مما يشير إلى زيادة التكاليف التشغيلية وبالنسبة لمخصصات الاهتلاك والمؤونات شهد استقرارا نسبيا في نسب وسجل انخفاضا في السنوات 2021 وسنة 2022 ثم عاد للارتفاع سنة 2023 بنسبة 31% أما هامش الربح عرف نموا ملحوظا من نسبة 33% سنة 2019 إلى نسبة 40% سنة 2023 رغم زيادة المصاريف. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 70)

القطاع المصرفي خلال فترة 2019 إلى 2023:

شهدت المصاريف العامة للاستغلال ارتفاعا من نسبة 26% إلى نسبة 32% سنة 2023 ما يدل على توجه تصاعدي في التكاليف، أما مخصصات الاهتلاك والمؤونات سجلت انخفاضا في نسبها، أما بالنسبة للمؤونات المخصصة لمخاطر القرض سجلت تراجعاً في نسبها من 16% إلى 14% سنة 2023، أما هامش الربح ارتفع من نسبة 29% سنة 2019 إلى نسبة 41% سنة 2023 وهو تطور إيجابي يعكس أداء متصاعدا للقطاع. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 70)

الزيادة الطفيفة في صافي المنتج المصرفي من 2019-2022 ثم يليها انخفاض سنة 2023 قد يعود إلى ضعف القدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية أو المالية أو بطء تحديث الخدمات والمنتجات وأيضا الاعتماد الكبير على مصادر دخل تقليدية دون التنويع في الأنشطة المصرفية حيث أن البنوك الخاصة تظهر أداء أفضل واستدامة مالية أكبر مقارنة مع البنوك العمومية خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم 08: تطور مكونات صافي المنتج المصرفي الإجمالي للبنوك في الجزائر



المصدر: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 70)

يعرض هذا الشكل تطور مكونات صافي الناتج المصرفي الإجمالي للبنوك خلال الفترة من 2019 إلى 2023، ويعكس مصادر الدخل الأساسية للبنوك والاتجاهات التي شهدتها القطاع المصرفي في هذه الفترة.

نلاحظ أن هامش الفائدة يمثل المصدر الرئيسي للدخل المصرفي وأنه حافظ على استقراره ثم شهد زيادة تدريجية خلال السنوات الخمس، أما هامش العمولات شهد استقرارا نسبيا مع ميل طفيف للارتفاع ويشير إلى استمرارية النشاطات غير التمويلية، كما أظهرت الأرباح والخسائر على الأصول المالية تذبذبا واضحا خاصة في عامي 2020 و 2021، ومن حيث مساهمة الأنشطة الأخرى ضعيفة نسبيا وبدأت واضحة عام 2019 وتراجعت تدريجيا بعد ذلك. بالاعتماد على: (التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي، 2023، صفحة 70)

نستنتج أن الأداء العام للقطاع المصرفي يعكس تحسنا في الناتج المصرفي الإجمالي خلال السنوات المدروسة، مما يدل على استقرار ونمو النشاط البنكي ويؤكد استمرار الاعتماد على الفوائد كأهم مصدر للدخل، مع توزيع محدود في مصادر الربح الأخرى.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال الدراسة التحليلية شهدنا قفزة طفيفة في أغلب المؤشرات وهذا طبيعي مع التوسع الذي شهده القطاع المصرفي الجزائري، كما شهدنا بعض التطورات الملحوظة خاصة في السيولة المصرفية الذي كان يعاني منها النظام المصرفي منذ مدة وذلك بتطور الأصول السائلة ورغم التحسينات المختلفة في ظل المخاطر المحتملة للأزمة الصحية، لا يزال هناك نقص في تطور مختلف المؤشرات ما يعيق دور الجهاز المصرفي في التنمية وتطوير الأداء ويضع المنظومة في تحديات كبيرة وجب مواجهتها.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي، ما يحد من تنافسية القطاع ويضعف الابتكار في المنتجات والخدمات المالية؛
- ضعف الشمول المالي؛
- ارتفاع نسب القروض المتعثرة خاصة في البنوك العمومية ما يؤثر سلبا على الربحية ويزيد من المخاطر الائتمانية؛
- تذبذب في مؤشرات السيولة والملاءة نتيجة للظروف الاقتصادية غير المستقرة؛
- اعتماد كبير على الودائع العمومية كمصدر رئيسي للتمويل، في ظل ضعف القدرة على تنويع الموارد؛
- تفاوت واضح في مردودية البنوك؛
- شملت هيمنة البنوك العمومية هيكله الودائع ككل وسيطرت على كل الأرقام.

خاتمة

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، خاصة قانون النقد والقرض والذي أدخلت عليه تعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلا أنه رغم ذلك تبقى هناك مجموعة من النقائص يعاني منها، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات وتحديات كبيرة.

أما المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية فإنها تتدرج ضمن الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي في بداية توجهه نحو اقتصاد السوق، كما يمكن اعتبارها في ذلك الوقت أيضا حتمية فرضتها الظروف الدولية وضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فلقد تعددت الآراء حول دوافع المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، فالدول المتقدمة تسعى لدخول البنوك الخاصة في القطاع المصرفي كأسلوب يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، في حين تسعى إليها الدول النامية كأسلوب للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة، لكن مع تزايد الدعوة على تأكيد الآثار الإيجابية للمنافسة بين القطاع الخاص والقطاع العام في المجال البنكي، ومن هنا فإن نجاح المنافسة البنكية ودخول البنوك الخاصة في تحقيق أهدافها يتطلب توفير الظروف الملائمة لهذه العملية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتشريعيا، بالإضافة إلى ضرورة اختيار الأسلوب الملائمة لعملية خوصصة البنوك العمومية والذي يخضع بدوره لمجموعة من العوامل التي يجب على الحكومات أخذها بعين الاعتبار حيث أن المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة تعد عاملا مهما في تطور الموارد ففي الجزائر وخلق بيئة مصرفية أكثر فعالية .

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يتميز النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2019-2023 بسيطرة البنوك العمومية على النشاط المصرفي مع محدودية الانفتاح على المنافسة، فرضية صحيحة لأن هيكلة النظام أغلبها بنوك عمومية ولم تتغير خلال الفترة المدروسة إلا بانسحاب بنك خاص من السوق.

الفرضية الثانية: تطورت المؤشرات المالية الاقتصادية إيجابا خلال الفترة 2019-2023، صحيحة نسبيا لأن مؤشرات ملاءة النظام المصرفي الجزائري في تحسن أما باقي المؤشرات مستقرة نوعا ما. الفرضية الثالثة: شهدت الموارد المجمعة من طرف البنوك نموا بطيئا نتيجة ضعف ثقة المواطنين في النظام المصرفي وغياب التحفيز الكافية، صحيحة وهناك عوامل أخرى منها الوازع الديني.

الفرضية الرابعة: يوجد تباين واضح في هيكل الموارد بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وهو ما يؤثر على مستوى المساهمة في الاقتصاد الوطني، صحيحة حيث تسيطر البنوك العمومية على جل التمويلات المتاحة في السوق.

نتائج البحث

- المعنى الضيق للجهاز البنكي ينحصر إلى البنك المركزي والبنوك التجارية، أما المعنى الواسع فيتعداه إلى المؤسسات المالية المصرفية التي تمارس الإقراض والاقتراض؛
- يعد النظام البنكي القلب النابض للاقتصاد حيث يضخ الأموال في مجالات الاستثمار المتعددة؛
- تعمل البنوك التجارية بصفة عامة على تعبئة الموارد بأنواعها المختلفة لتمويل مختلف القطاعات؛
- خاصية توليد نقود الودائع تعمل على تضخيم المنافع المرتبطة بها؛
- تطور نمو النظام البنكي يعمل على تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال فتح وحدات وفروع جديدة للبنوك والمؤسسات المالية، مما يسهم على جذب الودائع وتوسيع منح القروض؛
- فتح المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة الجزائرية تعمل على لتحقيق الأهداف والنهوض بالاقتصاد الوطني؛
- مؤشرات ملء النظام المصرفي الجزائري في تحسن أما باقي المؤشرات مستقرة نوعا ما؛
- تحسن التركيبة الهيكلية للودائع من خلال نوعية الموارد المصرفية بالإضافة إلى تعزيز هذا التوجه من خلال تطوير وتوسيع قاعدة الزبائن؛
- هيمنة البنوك العمومية بشكل كبير على الودائع؛
- اعتماد الأداء العام للقطاع المصرفي على الفوائد كأهم مصدر للدخل مع توزيع محدود في مصادر الربح الأخرى.

اقتراحات البحث

- على ضوء ما سبق نقترح ما يلي:
- العمل على وضع إستراتيجية واضحة المعالم للجهاز المصرفي يعمل من خلالها خلال المرحلة المقبلة (إصلاحات الجيل الثالث)؛
- ضرورة الإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة على الوحدات المصرفية العمومية، وذلك لما يمكن أن تقدمه هذه البنوك من تطور كبير ومنافسة قوية في السوق المصرفية، مما ينعكس على نوعية الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمتعاملين وتكلفتها؛
- ضرورة التزام القائمين على تنفيذ برنامج الخصخصة بتطبيق مبدأ الإعلان والشفافية فيما يخص الإجراءات الفعلية لهذا البرنامج؛
- العمل على إقناع القائمين على تنفيذ برنامج الخصخصة بأهمية هذا البرنامج وأهمية إنجازه في الوقت الملائم، قبل اقناع عامة الشعب بذلك؛
- وضع نصوص قانونية تبين كيفية تنظيم وتطبيق خوصصة البنوك العمومية وتدعيمها تحت ضوابط صارمة تحددها السلطة النقدية؛

- الهدف من عملية الخصخصة هو زيادة كفاءة الوحدات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الجزائري، في ظل التحرر الاقتصادي والعمل بآليات السوق، وليس تحقيق أقصى الأرباح رأسمالية ممكنة من بيع هذه الوحدات العامة، وبالتالي لابد من وضع إطار فعال لزيادة كفاءة تنفيذ برنامج الخصخصة، وذلك من خلال التقييم الحقيقي لهذه الوحدات،
- العمل على إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك بمعالجة مشكل القروض المتعثرة.

آفاق البحث

- من خلال دراستنا لإطار النظام البنكي وتطوره ومسار البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، تبين أن هناك بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا للبحوث السابقة، ففي اعتقادنا أنه موضوع مازال يمكن التوسع فيه، في بعض النقاط التالية:
- مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات العالمية الجديدة؛
 - التطورات المصرفية وتأثيرها على الجهاز المصرفي الجزائري؛
 - البنوك الخاصة في الجزائر ودورها في دعم عملية الخصخصة؛
 - تحليل أثر التحول الرقمي على مؤشرات النظام المصرفي الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1) إياد عبدالفتاح النصور. (2015). *المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة*. عمان : دار النشر والتوزيع الطبعة الثانية.
- 2) دريد كامل آل شبيب. (2018). *إدارة البنوك المعاصرة*. عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى والطبعة الثانية.
- 3) سامر بطرس جلدة. (2008). *النقود والبنوك (المجلد الطبعة الأولى)*. دار البداية للنشر والتوزيع.
- 4) سامر جلدة. (2009). *البنوك التجارية والتسويق المصرفي (المجلد الطبعة الأولى)*. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 5) علا نعيم عبد القادر، زياد محمد عرمان، و عامر الخطيب. (2009). *مفاهيم حديثة في إدارة البنوك (المجلد الطبعة الأولى)*. دار البداية للنشر.
- 6) محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2016). *نقود وبنوك (المجلد الطبعة الأولى)*. دار الجنان للنشر والتوزيع.
- 7) محمد عبد الخالق. (2010). *الإدارة المالية والمصرفية (المجلد الطبعة الأولى)*. دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 8) محب خلة توفيق. (2011). *الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات (المجلد الطبعة الأولى)*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.
- 9) محفوظ جودة، و زياد رمضان . (2013). *الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك (المجلد الطبعة الرابعة)*. عمان-الأردن: دار وائل للنشر.
- 10) هيل عجمي جميل الجنابي، و رمزي ياسين يسع أرسلان. (2009). *النقود والمصارف والنظرية النقدية (المجلد الطبعة الأولى)*. دار وائل للنشر.

ثانيا: البحوث الجامعية

(1) إسلام غرس الله، و رائد حسام نموشي. (2024/2023). دور مؤشرات الوساطة المصرفية في تحسين الأداء المصرفي . مذكرة مكملة لشهادة الماسثر . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية ، الجزائر : جامعة عبد الحفيظ بوصوف ميلة .

(2) أسماء قلي، و ندى تازير. (2020/2019). فعالية الشبابيك الإسلامية لدى البنوك التقليدية من خلال عمليات التمويل والإستثمار. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبدالحفيظ بوصوف ميلة.

(2)بايشي نسيمه، و سميه رابحي. (2020،2021). تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد دراية-أدرار-.

(3) بطاهر علي. (2006\2005). اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

(4)بولغيتي عبد الرحمان، و مسعودة عيساوي. (2018/2017). الجهاز المصرفي وتحدياته في تمويل التنمية المحلية. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة احمد دراية ادرار.

(5)بومدين محمد. (2018\2017). المنافسة البنكية بين البنوك العمومية والخاصة في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة احمد دراية ادرار.

(6)تقي الدين محية، و فريال بن حديد. (2021،2022). التوجه نحو خصوصية البنوك العمومية في ظل التطورات الاقتصادية. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي-أم لبواقي.

(7)جيدال نسيمه. (2022،2023). النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل3. /طروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر3.

(8)حفايظة أية، و هديل بن شيخة . (بلا تاريخ). إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية. مذكرة لنيل شهادة الماسثر في الإدارة المالية . جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر .

(9)دليلة أمحمدي، و محمد الحاج أحمد. (2018\2019). الاصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10\90. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة احمد درارية ادرار.

(10)شويل مولود، و شبيلة جغري . (2018/2019). إشكالية عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل متطلبات العولمة المصرفية. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

(11) عاشورآمال. (2014\2015). النظام البنكي من الطبيعة العمومية إلى خصوصية النشاط. مذكرة لنيل شهادة الماسثر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

(12)فطوم معمر. (2011). توجيهات النظام المصرفي الجزائري في ظل التحرير المصرفي. مذكرة لنيل شهادة ماجسثر. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة.

(13)مومني محمد الأمين، و عبيد زيتوني . (2023 \ 2024). واقع وتطبيق إتفاقيات بازل في النظام المصرفي الجزائري . مذكرة لنيل شهادة الماسثر . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة 08 ماي 1945 قالمة .

ثالثا: المطبوعات والمجلات

(1)الأستاذ بن عمار عبد القادر. (02جويلية ديسمبر، 2018). خصوصية البنوك العمومية الجزائرية في ظل الأزمة النفطية:بين الحتمية والقيود. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات .

(2)صليحة عماري. (2020\2021). مطبوعة بيداغوجية في مقياس النظام المصرفي الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية جامعة 08 ماي 1945-قالمة-، الجزائر.

3) يحياوي عبد الحفيظ. (2018\2019). مطبوعة محاضرات جامعية في مقياس القانون المصرفي. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة.

رابعاً: التقارير والمواقع الإلكترونية

- 1) (2023). التقرير السنوي التطور الإقتصادي والنقدي. الجزائر .
- 2) البنك المركزي الجزائري. (2023). التنظيم والمهام: بنك الجزائر.
- 3) البنك المركزي الجزائري. (2023). تاريخ البنك: من عام 1962 إلى يومنا هذا.
- 4) البنك المركزي الجزائري. (2023). وضعية بنك الجزائر القطاع النقدي والمالي.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة	20
02	المصارف والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر	50
03	تصنيف القروض المصرفية حسب القطاع	55
04	مؤشرات ملاءة المصارف في الجزائر	58
05	نسبة الأصول السائلة للبنوك في الجزائر	60
06	نسب القروض المتعثرة في الجزائر	61
07	مؤشرات ربحية البنوك في الجزائر	65
08	تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر	68
09	تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية في الجزائر	74
10	توزيع صافي المنتج المصرفي للبنوك في الجزائر	76

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات النظام البنكي الجزائري	15
02	تطور عدد الوكالات البنكية والمؤسسات المالية في الجزائر	52
03	القروض المصرفية حسب آجل الاستحقاق في الجزائر	57
04	تطور تغيرات القروض المتعثرة ومخصصاتها في الجزائر	63
05	تطور الودائع تحت الطلب في البنوك الجزائرية	71
06	تطور الودائع لأجل في البنوك الجزائرية	72
07	هيكل الودائع حسب القطاع المصرفي في الجزائر	75
08	تطور مكونات صافي المنتج المصرفي الإجمالي للبنوك في الجزائر	78

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري للنظام البنكي وتطوره في الجزائر 01

تمهيد الفصل الأول 02

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالنظام البنكي 03

المطلب الأول: مفهوم وأهمية النظام البنكي 03

أولاً: مفهوم النظام البنكي 03

ثانياً: أهمية النظام البنكي 04

المطلب الثاني: مكونات النظام البنكي 06

أولاً: البنك المركزي 06

ثانياً: البنوك التجارية 09

ثالثاً: المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة 12

رابعاً: البنوك الإلكترونية 13

المطلب الثالث: تطور ومؤشرات نمو النظام البنكي 15

أولاً: تطور نمو النظام البنكي 15

ثانياً: مؤشرات نمو النظام البنكي 17

المبحث الثاني: مسار البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر 19

المطلب الأول: ماهية البنوك العمومية والبنوك الخاصة 19

أولاً: مفهوم البنوك العمومية.....	19
ثانياً: مفهوم البنوك الخاصة.....	20
المطلب الثاني: الفرق بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.....	20
المطلب الثالث: خصوصية البنوك كبدل للنهوض بالقطاع البنكي الجزائري.....	21
أولاً: التحديات المالية والبنكية التي تواجهها البنوك الجزائرية.....	21
ثانياً: الحلول الممكنة لخصوصية البنوك في الجزائر.....	21
ثالثاً: الأهداف المتوقعة تحقيقها من خصوصية البنوك.....	23
المبحث الثالث: مراحل تطور القطاع البنكي الجزائري.....	25
المطلب الأول: البنوك العمومية والبنوك الخاصة قبل وبعد التأميم.....	25
أولاً: البنوك العمومية قبل التأميم.....	25
ثانياً: مرحلة تأميم البنوك.....	26
ثالثاً: مرحلة ما بعد التأميم.....	28
المطلب الثاني: البنوك العمومية والخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.....	29
أولاً: البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.....	29
ثانياً: البنوك الخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90.....	34
المطلب الثالث: مشاكل وواقع الإصلاحات في الجهاز البنكي الجزائري.....	42
أولاً: الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية.....	42
ثانياً: علاقة البنوك بالخزينة العامة.....	43
ثالثاً: ضعف تسيير البنوك.....	43
رابعاً: عراقيل اجتماعية وثقافية.....	44
خاتمة الفصل الأول.....	45

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لمساهمة البنوك العمومية والخاصة في تطور	
الموارد في الجزائر خلال فترة 2019-2023.....	46
مقدمة الفصل الثاني.....	47
المبحث الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري في الفترة 2019-2023.....	48
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري خلال 2019-2023.....	48
المطلب الثاني: الهياكل المالية والمصرفية الناشطة في الجزائر.....	50
المطلب الثالث: تطور القطاع المصرفي المالي في الجزائر خلال الفترة 2019-2023.....	51
المبحث الثاني: مؤشرات النظام المصرفي الجزائري.....	54
المطلب الأول: مؤشر القروض الممنوحة.....	54
أولا: حسب القطاع.....	54
ثانيا: حسب تاريخ الاستحقاق.....	57
المطلب الثاني: ملاءة وسيولة القطاع المصرفي.....	58
أولا: ملاءة القطاع المصرفي.....	58
ثانيا: سيولة القطاع المصرفي.....	60
المطلب الثالث: القروض المتعثرة ومردودية المصارف.....	61
أولا: القروض المتعثرة.....	61
ثانيا: مردودية المصارف.....	65
المبحث الثالث: هيكل الموارد في البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر.....	68
المطلب الأول: تطور الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر.....	68
المطلب الثاني: تصنيف الودائع.....	70
أولا: تطور الودائع حسب نوع المصرف.....	70

73.....	ثانيا: تطور الودائع حسب القطاعات المؤسساتية في الجزائر
74.....	ثالثا: تطور الودائع حسب القطاع القانوني في الجزائر
75.....	المطلب الثالث: توزيع صافي المنتج المصرفي للبنوك في الجزائر
79.....	خاتمة الفصل الثاني
80.....	خاتمة
85.....	فهرس المصادر والمراجع
88.....	فهرس الجداول والأشكال
91.....	فهرس المحتويات